

صنع في مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

إبريل ٢٠٢١

العدد
الحادي
والثلاثونوزيرة التجارة والصناعة تستعرض امام الرئيس
السياسي جهود الوزارة في منظومة انشاء
المجمعات الصناعية واحلال الوارداتمنظمة التجارة
العالمية نبحث
كيفية تسريع
الرقمنة لتسهيل
التجارةعقد الاجتماع الاول
لمجلس تحديث
الصناعة بعد إعادة
نشكلهالنمية الصناعية نسلج الدفعة الاولى
من الوحدات الصناعية للمستثمرين
بالمجمعات الصناعية الجديدةBLOCKCHAIN
TECHNOLOGYجامع نبحث مع رؤساء المجالس
التصديرية الملامح الرئيسية للبرنامج
الجديد لرد اعباء الصادراتالحكومة تعلن حزمة
حوافز للعاملين
المنتقلين للعاصمة
الإدارية الجديدة

اقرأ فى هذا العدد ...

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة



باب الإخبار صفحة ٤

وزيرة التجارة والصناعة
نسنعرض أمام الرئيس
السياسي جهود الوزارة في
منظومة إنشاء المجمعات
الصناعية وإحلال الواردات

جولات مكثفة لوزيرة التجارة
والصناعة في مصانع المحلة
الكبرى والقليوبية



ملفات ونقارير ٢٦

البرنامج الجديد للمساندة التصديرية خطوة
جديدة على طريق تعميق الصناعة الوطنية
وزيادة صادرات المشروعات الصغيرة
والمتوسطة

باب حول العالم ٣٠

منظمة التجارة العالمية
تبحث كيفية تسريع
الرقمنة لتسهيل التجارة



باب مجتمع الموظفين ٣٦

الحكومة تعلن حزمة حوافز
للعمال المنقلين للعاصمة
الإدارية الجديدة

صناعة فى سطور ٣٨

الصناعات اليدوية ... دور
كبير في الحفاظ على
الهوية الوطنية وتعزيز التنمية
الاقتصادية



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة
قطاع مكتب الوزير

وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء

- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: www.mti.gov.eg

- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks

https://twitter.com/Trade_industry

www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo

والإيميل: Complaints@mti.gov.eg

- عبر الفاكس: 27957487

- الإستلام اليدوي / البريد

-  Mift.Media
-  Trade_Industry
-  Mti_egypt
-  miftmedia
-  mti.gov.eg

المقر الرئيسي

وزارة التجارة والصناعة

- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتى - القاهرة

- ابراج المالية - مدينة نصر (برج ٦،٥)

وزيرة التجارة والصناعة نسعرض أمام الرئيس السيسي جهود الدولة لإحلال الواردات وزيادة الإعتماد على المنتج المحلي.....ومسجداً إنشاء المجمعات الصناعية على مستوى الجمهورية

ونلقى كلمة مصر فى إفتتاح فعاليات منتدى المنافسة الثانى للمنطقة العربية



وتنافسية الاقتصاد حيث شهدت السنوات الماضية تقديم دعماً خاصاً لجهاز حماية المنافسة إيماناً بدوره فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد القومي، وذلك بهدف الارتقاء بجودة حياة المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم فى مختلف نواحي الحياة. وللوصول للرؤية المشتركة وتحقيق التكامل بين شعوب المنطقة العربية أكدت جامع حرص الحكومة المصرية على التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لتبني تعزيز سياسات حماية المنافسة بالإقليم ونقل الخبرات، والعمل على نشر ثقافة المنافسة داخل كل دولة من دول المنطقة العربية ومواجهة الممارسات الاحتكارية العابرة للحدود، وإزالة كل العوائق ومنها عوائق المنافسة سواء على مستوى التجارة المتبادلة أو على المستوى المحلي لدول المنطقة لتبنيه مناخ يساعد على التجارة الحرة والاستثمار وصولاً إلى التنمية الاقتصادية الإقليمية المستدامة.

العربية لمواجهة هذه التحديات والسعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي فى كافة المجالات وبصفة خاصة فى التجارة والصناعة والاستثمار لإستشراف مستقبل أفضل لشعوب المنطقة العربية، مشيرة فى هذا الإطار إلى اهتمام القيادة السياسية المصرية بتحقيق التكامل الإقليمي باعتباره أحد أهم الليات وأهداف تحقيق التنمية المستدامة فى الوطن العربي. وأوضحت جامع أن الدستور المصري قد أكد صراحة على أن النظام الاقتصادي المصري ملتزم بمعايير الشفافية والحوكمة ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار ومنع الممارسات الاحتكارية وضبط آليات السوق والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، وهو ما تم ترجمته ضمن الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة المصرية، وخطتها ٢٠٣٠ لتحقيق أهداف ومبادئ التنمية المستدامة فى كافة المجالات، حيث جاء الهدف الثالث منها ليؤكد على أن الاقتصاد المصري اقتصاد تنافسي ومتنوع. وفى هذا الإطار أشارت الوزيرة إلى سعي الحكومة المصرية لرفع درجة مرونة

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن الحكومة المصرية تولي اهتماماً كبيراً لتعزيز التعاون الإقليمي فى مجال سياسات المنافسة وتشجيع الاستثمار بهدف ضبط آليات السوق وتحقيق المنفعة المشتركة لشعوب المنطقة العربية. جاء ذلك خلال كلمة الوزيرة- عبر تقنية الفيديو كونفرانس- فى إفتتاح فعاليات منتدى المنافسة الثانى للمنطقة العربية والذى أقيم بالعاصمة اللبنانية بيروت خلال الفترة من ٢٣-٢٤ مارس الماضى وتنظمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ويشترك فى المنتدى عدد كبير من المنظمات الدولية وأجهزة المنافسة العربية، ويمثل مصر الدكتور/ محمود ممتاز رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وقالت الوزيرة أن الظروف الصعبة التى يشهدها الاقتصاد العالمى من جراء إنتشار فيروس كورونا تتطلب تضافر الجهود وتبادل الرؤى والأفكار بين دول المنطقة

تحت الإنشاء أو الجارى طرحها بجميع محافظات الجمهورية، فضلاً عن جهود المجمعات ونسب الإنجاز الفعلى بها. كما عرضت جامع الخطوات التنفيذية المتخذة من قبل الوزارة لتشجيع الاعتماد على الصناعة الوطنية، وذلك بالتنسيق مع كافة الجهات الحكومية المعنية بهدف تعظيم إنتاج المكونات المحلية فى التصنيع، بما فيها دفع عمليات التصنيع المحلى لتوفير الاحتياجات المختلفة للمشروعات القومية التنموية، خاصة تلك المتعلقة بمشروع تطوير قرى الريف المصري، وكذا دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة بها وفقاً للمقومات الاقتصادية والفرص الاستثمارية بكل قرية.

الاستيراد بالعملة الأجنبية من الخارج، خاصة ما يتعلق بمدخلات الصناعة. كما وجه الرئيس بالمراجعة الشاملة والحصر الدقيق لقطع الأراضي التى تم تخصيصها فى السابق للأنشطة الصناعية ولم يتم استغلالها على النحو المأمول فى تنفيذ الأنشطة المستهدفة منها بالأساس، ودراسة أفضل السبل لتطوير الاستفادة منها فى ضوء الاحتياجات الاستثمارية والتنموية الفعلية لكل محافظة، فضلاً عن مواصلة جهود إنشاء المجمعات الصناعية على مستوى الجمهورية لما تمثله الصناعة الوطنية من قاطرة للتنمية الاقتصادية. وقد استعرضت السيدة/ نيفين جامع الموقف التنفيذي للمجمعات الصناعية

اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي مع الدكتور/ مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والسيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، حيث استعرض الاجتماع جهود إحلال الواردات وزيادة الاعتماد على المنتج المحلى، بالإضافة إلى مستجدات إنشاء المجمعات الصناعية على مستوى الجمهورية. وقد وجه السيد الرئيس بتعزيز جهود تعميق التصنيع المحلى وتوطين التكنولوجيا بهدف تلبية احتياجات السوق المحلى فى ظل المتطلبات الإنتاجية المتزايدة للمشروعات القومية فى كافة المجالات، ولسد الفجوة بين الصادرات والواردات، وتحقيق الاكتفاء الذاتى من المنتجات المحلية، ومن ثم تخفيض فاتورة

ونعلن خلال لقائها بمسثمري المحافظة الانتهاء من ميكنة كافة مكاتب وفروع النمية الصناعية بالمحافظات وربطها بالمقر الرئيسي بالقاهرة ومنحهم الصلاحيات المطلوبة لتيسير على المسثمريين



للاتصال المؤسسي والسيد / محمد عبد الملك رئيس قطاع المكاتب الإقليمية بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والمهندس/ محمد عبد الكريم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة والدكتورة/ اماني الوصال الرئيس التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات وفي نهاية الزيارة تفقدت الوزيرة ومحافظ الغربية المعرض الذي نظمته المحافظة بعنوان «صنع بأيدنا» والذي ضم عدد من المنتجات اليدوية والحرفية والتي تغطي مجالات الجلود، والعلطور، الملابس، الأثاث والموبيليا، والمنتجات الطبيعية كعسل النحل والزبيب، والمصنوعات الزجاجية والمنتجات اليدوية، وكذلك المنسوجات القطنية والمفروشات.

رحمي محافظ الغربية أن اهتمام سيادة الرئيس بالقرى هي فكرة عبقريّة ستساهم في حل معظم المشاكل الموجودة بالقرى خاصة المنتجة منها، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل وحل مشاكل الهجرة من القرى للمدن وكذلك الهجرة غير الشرعية، مشيراً إلى أن المحافظة تستهدف إنشاء مجمع ورش صناعية لكل مجموعة من القرى لتجميع الصناعات وتشغيلها بشكل تكنولوجي ومطور ليكون المنتج قابل للمنافسة داخل مصر وخارجها. شارك في اللقاء النائب/ محمد كمال مرعي رئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشيرة الي ان البرنامج الجديدة للمساندة التصديرية سيزيل الكثير من التحديات التي كانت موجودة بالبرنامج السابق بما يحقق أقصى استفادة للمصدرين. ومن جانبه أكد الدكتور طارق

الصناعات وخاصة الصغيرة ومتناهية الصغر خاصة في القرى التي تتمتع بفرص وقدرات إنتاجية عالية كما هو الحال في أغلب قرى محافظة الغربية، لا سيما إذا نجحت هذه الصناعات الصغيرة في تقنين أوضاعها والاتضمام الي منظومة الاقتصاد الرسمي. وأضافت جامع أن الحكومة نجحت العام الماضي خلال أزمة فيروس كورونا في صرف مستحقات المصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات الأمر الذي ساهم في استمرار العملية الإنتاجية والحفاظ علي العمالة المصرية، مشيرة الي ان البرنامج الجديدة للمساندة التصديرية سيزيل الكثير من التحديات التي كانت موجودة بالبرنامج السابق بما يحقق أقصى استفادة للمصدرين. ومن جانبه أكد الدكتور طارق

وقد أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة خلال لقاءها بمسثمري المحافظة المقبلية طرح مجعني الصناعات الصغيرة بمحافظةتي اسوان واسيوط امام المسثمريين، مع استكمال اعمال الانشاءات والتشطيبات بـ الـ مجمعات المتبقية في محافظات البحيرة والفيوم وقنا، ليصل اجمالي المجمعات التي تضمنتها خطة الوزارة الي ١٧ مجمعا باجمالي ٥٠٤٦ وحدة توفر نحو ٤٨ ألف فرصة عمل مباشرة. وأوضحت جامع أن قطاع الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة والقطاعات التصديرية حيث بلغت الصادرات المصرية من القطاع العام الماضي ٢.٧ مليار دولار، لافتة إلى أهمية زيادة معدلات تصدير هذا القطاع خاصة وان مصر تمتلك كافة المقومات التي تؤهلها للمنافسة في السوقين المحلي والخارجي

وزيرة التجارة والصناعة ومحافظ الغربية ينفقدان المجمع الصناعي بالمحلة الكبرى ومصانع الغزل والنسيج بمحلة أبو على

٢,٧ مليار دولار صادرات قطاع الغزل والنسيج والمفروشات والملابس الجاهزة خلال العام الماضي



قامت السيدة /نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة يرافقتها الدكتور/ طارق رحمي محافظ الغربية بجولة تفقدية بمدينة المحلة الكبرى شملت مجمع الصناعات الصغيرة بالمحلة الكبرى وعدد من مصانع الغزل والنسيج بمحلة أبو على ، وقد شارك في الجولة النائب/ محمد كمال مرعي رئيس لجنة المشروعات الصغيرة بمجلس النواب وعدد من النواب عن محافظة الغربية واللواء/ محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، والسيد/ حاتم العشري مستشار الوزيرة للاتصال المؤسسي والسيد / محمد عبد الملك رئيس قطاع المكاتب الإقليمية بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والمهندس/ محمد عبد الكريم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة والدكتورة/ اماني الوصال الرئيس التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات إلى جانب عدد من قيادات المحافظة.

وأوضحت الوزيرة إن الوزارة حريصة على التوسع في تنفيذ المبادرة الرئاسية لدعم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير مجمعات صناعية كاملة والمرافق والتجهيزات للمستثمرين لتعميق التصنيع المحلي ورفع القيمة المضافة وتوفير فرص عمل للشباب في كافة محافظات الجمهورية، لافتة إلى أن مجمع المحلة الكبرى الذي تم طرحه في إطار الـ ٧ مجمعات صناعية المطروحة خلال شهر أكتوبر الماضي متوفر به ٦١١ وحدة، بمساحة ٤٨ متر مربع لكل وحدة ومتخصص في الصناعات الكيماوية والهندسية وصناعة المفروشات والملابس، حيث تم اليوم تسليم عقود تخصيص ٥ وحدات ل ٥ مستثمرين ليصل اجمالي ما تم تخصيصه ٥٢ وحدة تعاقدها ٢٤ مستثمراً وتم تسليمهم العقود النهائية لبدء إجراءات التشغيل الفعلي .

الارتفاع المناسب للمجمعات لدخول الآلات والمعدات، لافتة الي أن محافظة الغربية خصصت مقرًا بالمجمع لممثلي الهيئة العامة للتنمية الصناعية وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتقديم التيسيرات والدعم الفني لمستثمري المجمع. وأضافت الوزيرة أن الوحدات الصناعية بالمجمع جاهزة بكافة التراخيص والاشتراطات البيئية ومتاحة بنظام الإيجار بأسعار مناسبة الأمر الذي يساهم في تشجيع أصحاب المشروعات متناهية الصغر لسرعة بدء الإنتاج وجذبهم للاتضمام الي منظومة الاقتصاد الرسمي والقضاء على العشوائية وضمان حصول هذه المشروعات على المزايا التي تقدمها الدولة للمشروعات المقننة، لافتة الي ان مدة الإيجار للوحدة ١٠ أعوام قابلة للتجديد في حالة استمرار النشاط كما تم منح المستثمرين فترة سماح قدرها ٦ أشهر من دفع إيجار الوحدة لحين بدء النشاط بالوحدة

وأشارت جامع إلي إن المجمع مصمم ومزود بأعلى التقنيات التي تخدم الإنتاج داخل الوحدات بالإضافة الي توافق مساحات الوحدات التي تبلغ ٤٨ متر مربع للوحدة مع طبيعة الأنشطة التي ستقام بالمجمع، فضلا عن

وأشارت جامع إلي إن المجمع مصمم ومزود بأعلى التقنيات التي تخدم الإنتاج داخل الوحدات بالإضافة الي توافق مساحات الوحدات التي تبلغ ٤٨ متر مربع للوحدة مع طبيعة الأنشطة التي ستقام بالمجمع، فضلا عن

وفد من وزارة التجارة والصناعة يزور الإمارات لمتابعة الأعمال التحضيرية ونجهيزات الجناح المصري بإكسبو دبي ٢٠٢٠

ورجال الأعمال المصريين خلال هذا الحدث.

وفي هذا الإطار أوضح رئيس التمثيل التجاري أنه تم إعداد خريطة ميدانية للفعاليات التي ستقام بالجناح المصري خلال مدة الإكسبو التي تبلغ ٦ أشهر وتضم حوالي ١١٦ فعالية وتشمل الموضوعات الخاصة بالمدن والتطوير العمراني، السياحة، التنمية المستدامة، الصحة، الزراعة وتحسين مستوى المعيشة، المرأة والشباب.

وأضاف مغاوري أنه يجري حالياً التنسيق لتنظيم زيارات لعدد من أبرز الرموز والشخصيات المصرية في شتى المجالات العلمية والفنية والثقافية والرياضية للجناح المصري في رسالة ترويجية إلى العالم خاصة وأنه من المتوقع أن يستقبل الإكسبو ٢٥ مليون زائر من حوالي ١٩٢ دولة، كما يتوقع أن يبلغ عدد زوار الجناح المصري ٢,٥ مليون زائر، مشيراً إلى أنه يتم حالياً إجراء التحضيرات اللازمة الخاصة بكافة جوانب المشاركة المصرية لاجتذاب أكبر عدد من الزائرين للجناح المصري واستعراض إمكانات مصر الثقافية والتراثية والسياحية من خلال مساحات مخصصة لذلك داخل الجناح المصري الأمر الذي سيكون له أثر جيد في دعم جهود زيادة أعداد السائحين الأجانب لمصر خلال عام ٢٠٢٢.

وقد شارك في فعاليات الزيارة الوزير مفوض تجاري اشرف حمدي، رئيس المكتب التجاري المصري بدبي، والسيد / ياسر جابر، رئيس الإدارة المركزية للعلاقات العامة والاعلام بوزارة التجارة والصناعة الى جانب كل من السيد / محمد ابو العينين والاستاذة هديل المازني ممثلي الشركة المصرية المنفذة للجناح المصري. ومن ناحية أخرى عقد الدكتور احمد مغاوري اجتماعاً مع اعضاء اللجنة الوطنية التنسيقية والتي تضم أكثر من ٢٥ وزارة معنية بمتابعة المشاركة المصرية في الإكسبو ونقل صورة مصر الحالية ورويتها المستقبلية إلى العالم في مختلف المجالات وذلك من خلال الجناح المصري المشارك في هذا الحدث الدولي الهام.



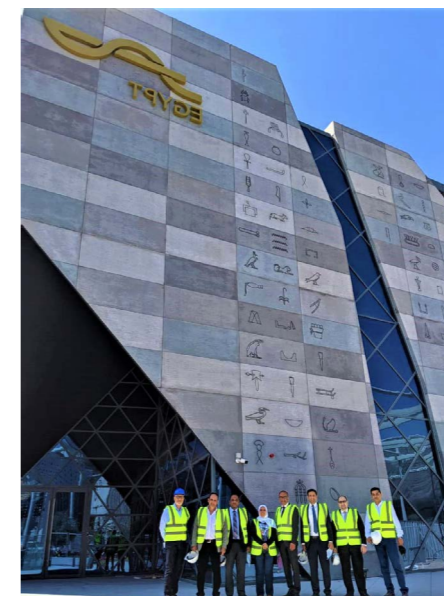
أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن إنجاح المشاركة المصرية بإكسبو دبي ٢٠٢٠ تمثل أحد أهم أولويات الحكومة المصرية خاصة في ظل الأهمية الكبيرة لهذا الحدث الدولي والذي يعقد لأول مرة بالمنطقة العربية، مشيرة في هذا الإطار إلى أن هناك تنسيق كبير وتواصل مستمر بين المسؤولين في البلدين لإخراج المشاركة المصرية بالصورة التي تليق باسم ومكانة مصر وتقلها على المستويين الإقليمي والعالمي.

وقالت الوزيرة أنه في إطار متابعة الأعمال التحضيرية للمشاركة المصرية بفاعليات

إكسبو دبي ٢٠٢٠ فقد قام وفد من وزارة التجارة والصناعة برئاسة الدكتور/ احمد مغاوري رئيس التمثيل التجاري والمفوض العام للمشاركة المصرية بالإكسبو بزيارة إلى مدينة دبي وذلك لمتابعة التجهيزات الخاصة بالجناح المصري وكذلك الاجراءات التنظيمية المتعلقة بإدارة الإكسبو من الجانب الاماراتي بهدف إنجاح هذا الحدث العالمي والذي يقام بمشاركة ١٩٢ دولة.

وفي هذا الصدد أوضح الدكتور/ احمد مغاوري ان الزيارة والتي استمرت يومين تضمنت عقد عدد من اللقاءات المكثفة مع ادارة اكسبو وكذا مع عدد من الشركات الاماراتية والعالمية فضلا عن قيام الوفد بجولة داخل الجناح المصري لمتابعة التجهيزات الخاصة بالجناح من خلال الشركة المصرية المنفذة

وأشار المفوض العام للمشاركة المصرية في اكسبو دبي ٢٠٢٠ الى انه تم بحث آخر التطورات المتعلقة بالمشاركة المصرية وذلك خلال لقاء الوفد مع ادارة اكسبو دبي ممثلة في كل من السيد/عمر شحاذة والسيدة/ علياء الشيباني، حيث أبدى الجانب الاماراتي دعمه الكامل لإنجاح المشاركة المصرية بالإكسبو وذلك من خلال التواصل الدائم مع فريق العمل المصري وتقديم كافة التسهيلات اللازمة خاصة في ظل العلاقات الاستراتيجية التي تربط قيادة وشعبا البلدين ولفت مغاوري الى ان اللقاء استعرض



قرار وزاري بفرض رسوم مكافحة إغراق نهائية على الواردات الصينية والنايلاندية من الإطارات الخارجية الهوائية المستخدمة في الأونوبيسات والشاحنات عدا سيارات النقل الخفيف

أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بفرض رسوم مكافحة إغراق نهائية على الواردات المصرية من صنف الإطارات الخارجية الهوائية المستخدمة في الحافلات (الأونوبيسات) والشاحنات عدا سيارات النقل الخفيف (نصف نقل) المصدرة من أو ذات منشأ الصين وتايلاند على أن يُعمل بهذا القرار لمدة ٥ أعوام اعتباراً من تاريخ نشره بالوقائع المصرية.

وقال السيد/ إبراهيم السجيني مساعد وزيرة للشؤون الاقتصادية ورئيس قطاع المعالجات التجارية بالوزارة إن القرار جاء بناءً على توصية اللجنة الاستشارية المختصة والتوصيات التي توصل إليها القطاع بعد دراسة شكوى الصناعة المحلية وبعد موافقة وزير التجارة والصناعة خلال شهر أكتوبر من عام ٢٠١٩ على بدء إجراءات التحقيق ضد الواردات المغرقة من هذه الأصناف من دول الصين والهند واندونيسيا وتايلاند حيث تم استبعاد دولتي الهند واندونيسيا نظراً لأن حجم الواردات من كل منهما أقل من ٣٪، مشيراً إلى أنه بعد دراسة وتحليل جميع البيانات توصل القطاع إلى أن الواردات من المنتج محل التحقيق ترد بأسعار مغرقة وبهوامش إغراق تتراوح بين ٩,٨٪ إلى ٣٦,٩٪ من القيمة CIF للشركات الصينية، وتتراوح بين ٧,٥٪ إلى ٣١,٢٪ من القيمة CIF للشركات

التايلاندية كنسبة من سعر التصدير وهو الأمر الذي يؤكد توافر علاقة سببية بين الواردات المغرقة من هاتين الدولتين وبين الضرر الواقع على الصناعة المحلية. وأوضح أن القطاع قام عقب بدء إجراءات التحقيق بإرسال قوائم الأسئلة ونسخة من إعلان بدء التحقيق إلى الأطراف المعنية وتم منحهم المهلة الزمنية الكافية للرد عليها حيث تلقى القطاع فيما بعد ردود الأطراف المعنية على قوائم الأسئلة وتم دراستها وتحليل المعلومات الواردة فيها،

مشيراً إلى أن الوزارة وافقت مطلع شهر أبريل من العام الماضي على مدة فترة إجراءات تحقيق مكافحة الإغراق لمدة ٦ أشهر.

وأضاف السجيني أن سلطة التحقيق أجرت زيارات التحقق الميدانية للشركات التي تمثل الصناعة المحلية في حين تعذرت زيارة الشركات المنتجة نظراً لتداعيات جائحة كورونا عالمياً، لافتاً إلى أنه سيتم إخطار منظمة التجارة العالمية بالقرار.



و نسنعرض مع أعضاء المجلس التصديري للحرف والصناعات اليدوية سبل تنمية ونطوير القطاع وزيادة تنافسية المنتج المصري بالأسواق العالمية



تنافسية وروج المنتج المصري بالأسواق العالمية، لافتة إلى أهمية تدشين مبادرات وفعاليات تستهدف الارتقاء بمنتجات القطاع وبناء قدرات العاملين به إلى جانب توفير خدمات الدعم الفني والتسويقي لمنتجات القطاع بمختلف الأسواق العالمية من خلال المعارض التجارية ومنصات التسويق الإلكترونية. ومن جانبه أكد الدكتور / الوليد الشامي رئيس المجلس التصديري للصناعات والحرف اليدوية إلى حرص المجلس على دعم كافة الكوادر المصرية العاملة في هذا القطاع من خلال توفير برامج التأهيل والتدريب وخدمات الدعم الفني الخاصة بالتصميم والتصنيع والتسويق، بهدف الارتقاء بالمنتج والذوق المصري في مجال الحرف اليدوية والإبداعية كي يرتقي للمستويات والمعايير العالمية وهو الأمر الذي يسهم في تعزيز تواجد المنتجات المصرية في مختلف دول العالم.

والخارجية. وفي هذا الإطار نوهت جامع إلى أهمية تعظيم الاستفادة من قاعدة البيانات المتوفرة لدى كل من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ومركز تحديث الصناعة وما يقدمانه من خدمات لقطاع الحرف التراثية والإبداعية والذي يضم نحو ٢٥٠ تجمعاً بإجمالي ١٢٠ حرفة يعمل بها ما يقرب من ٢ مليون عامل، فضلاً عن الخدمات المرتبطة بالترويج والتسويق لهذه المنتجات في الأسواق الخارجية، حيث بلغ إجمالي صادرات القطاع خلال العام الماضي نحو ٢٠٨ مليون دولار. وأشارت الوزيرة إلى أهمية تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص والعاملين في قطاع الحرف اليدوية لتطوير هذا القطاع بما يتناسب مع الخبرات التاريخية الكبيرة لمصر في هذا القطاع وبما يعكس الحضارة المصرية العريقة والهوية الوطنية لمنتجات القطاع وذلك بهدف زيادة

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاءً موسعاً مع أعضاء المجلس التصديري للحرف والصناعات اليدوية برئاسة الدكتور/ الوليد الشامي حيث تناول اللقاء سبل تنمية وتطوير القطاع بما يسهم في زيادة تنافسية وروج منتجات الحرف اليدوية المصرية بالسوق المحلي والخارجي وزيادة صادرات القطاع للأسواق العالمية. وأكدت الوزيرة حرص القيادة السياسية على النهوض بقطاع الحرف اليدوية والتراثية وحل كافة التحديات التي تواجه العاملين بهذا القطاع باعتباره أحد القطاعات كثيفة العمالة والتي توفر فرص عمل كثيرة وبصفة خاصة بالمحافظات الحدودية والصعيد والمحافظات السياحية، مشيرة إلى أهمية إعداد قاعدة بيانات متكاملة بكافة المشروعات العاملة بالقطاع حتى تتمكن من الوصول لبرامج التمويل والتدريب وبناء القدرات والمشاركة في المعارض الداخلية

وزيرة التجارة والصناعة تعقد لقاءً موسعاً مع رؤساء المجالس التصديرية لاستعراض الملامح الرئيسية للبرنامج الجديد لمساندة الصادرات



جبل جديد من المصدرين وأشارت الوزيرة إلى اهتمام القيادة السياسية والحكومة بملف تنمية الصادرات المصرية للأسواق الخارجية باعتبارها المحرك الرئيسي لعدد كبير من القطاعات الإنتاجية بالاقتصاد المصري، لافتة إلى ان برنامج مساندة الصادرات الجديد يعكس توجهات الحالية للدولة المصرية لتنمية وتطوير الصناعة الوطنية وزيادة الصادرات المصرية للأسواق العالمية التي جانب تخفيف تأثير التداعيات السلبية لفيروس كورونا المستجد «كوفيد ١٩» على كافة القطاعات الإنتاجية، فضلاً عن دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولفتت جامع إلى أهمية التوصل إلى توافق كامل على البرنامج الجديد من كافة الجهات المعنية ليحقق أهدافه المرجوة على قطاعي الصناعي والتصدير، مشيرة إلى حرص الوزارة على فتح المزيد من الأسواق الجديدة أمام الصادرات المصرية خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد العالمي جراء انتشار فيروس كورونا

للصادرات التي جانب تحقيق زيادة في الصادرات ودعم البنية الأساسية للتصدير. وأضافت جامع ان البرنامج الجديد يستهدف تحقيق طفرة نوعية في معدلات التصدير وعدم حدوث انخفاض في الصادرات المصرية تأثراً بحالة الانكماش الاقتصادي العالمي الناتج عن تفشي وباء فيروس كورونا عالمياً وتحقيق زيادة جوهرية في الصادرات المصرية باعتبارها رافداً أساسياً للنقد الأجنبي وقاطرة النمو لصناعات مصرية ذات قدرة تنافسية عالية في الأسواق العالمية، مشيرة إلى ان أهداف البرنامج الجديد تتضمن أيضاً رفع معدلات تشغيل العمالة في الصناعات المختلفة لاستيعاب الطاقات الإضافية نتيجة توقف بعض الأنشطة الاقتصادية، وتحقيق نقلة جوهرية في الاستثمارات المحلية والأجنبية في الصناعات المختلفة على نحو يستوعب المتغيرات الاقتصادية الناجمة عن تفشي وباء كورونا عالمياً بالإضافة إلى تعميق الصناعة الوطنية ورفع مستويات الجودة للمنتج المصري فضلاً عن ربط المنتج المصري بسلاسل التوريد العالمية وخلق

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاءً موسعاً مع رؤساء المجالس التصديرية لاستعراض الملامح الرئيسية للبرنامج الجديد لمساندة الصادرات ورد الاعباء تمهيداً لعرضه على الدكتور/ مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء لإقراره وتطبيقه على الشحنت المصدرة اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٢٠، حضر اللقاء الدكتورة جيهان صالح المستشار الاقتصادي لرئيس مجلس الوزراء والمهندس/ حسام عبد العزيز مستشار رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية والدكتورة/ أماني الوصال الرئيس التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات وقالت الوزيرة ان محاور البرنامج الجديد لمساندة الصادرات تتضمن تعميق الصناعة الوطنية وتنمية الصعيد والمناطق الحدودية التي جانب مساندة المشروعات المقامة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، مشيرة إلى ان محاور البرنامج تتضمن أيضاً تنمية صادرات المشروعات الصغيرة وتعزيز نفاذ الصادرات المصرية لاسواق دول القارة الأفريقية والاسواق الجديدة بالإضافة إلى مساندة الشحن البري والبحري والجوي

ونترأس الاجتماع الأول للجنة العليا للأخشاب

نيفين جامع: الحكومة حريصة على النهوض بقطاع الأخشاب للوفاء باحتياجات الصناعة الوطنية وإلحاح من الإسنييراه



أكدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الوزارة على الارتقاء بقطاع الصناعات الجلدية باعتباره أحد أهم القطاعات الصناعية بالاقتصاد القومي والتي تفي باحتياجات السوق المحلي وتوفر الآلاف من فرص العمل بمراحل الإنتاج المختلفة بدءاً من الدباغة ووصولاً إلى المنتجات تامة الصنع ، مشيرة الى ان معرض القاهرة الدولي للجلود يعد أحد أهم المعارض المقامة في قطاع المنتجات الجلدية بمنطقة الشرق الأوسط حيث يساهم في زيادة تنافسية المنتجات الجلدية المصرية وتحقيق التكامل بين سلاسل الإنتاج والتسويق وزيادة صادرات المنتجات الجلدية المصرية للمستهلكين الإقليميين والعالميين.

جاء ذلك خلال افتتاح الوزيرة لفعاليات الدورة الـ ١٥ لمعرض القاهرة الدولي للجلود والذي أقيم بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات خلال الفترة من ١١-١٣ مارس الماضي وشاركت به ٧٤ شركة مصرية في قطاعات الأحذية والمنتجات الجلدية ومستلزمات الإنتاج إلى جانب مشاركة لشركتين من تركيا وشركة إيطالية وعارضين من سوريا

وقالت الوزيرة ان الدولة تسعى خلال المرحلة الحالية لجعل مصر مركزاً إقليمياً ودولياً لصناعة وتصدير المنتجات الجلدية والاستفادة من الميزات التنافسية والمفومات الصناعية الكبيرة التي تمتلكها مصر في هذا الصدد والتي تشمل توافر المواد الخام وتوافر التكنولوجيات والإمكانات الصناعية بمدينة الجلود بالروبيكي، مشيرة إلى استعداد الوزارة لجلب الخبرات والتكنولوجيات العالمية في مجال صناعة الجلود بهدف إحداث نقلة نوعية في صناعة الجلود المصرية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتصميمات الحديثة للمنتجات النهائية.

وأشارت جامع إلى أهمية الاستفادة من هذا المعرض الهام في فتح أسواق جديدة أمام صادرات الجلود المصرية للأسواق العالمية وبصفة خاصة أسواق الدول العربية ودول القارة الأفريقية، مشيرة إلى ان مشاركة مشترين من دول العراق ولبنان وسوريا وليبيا بفعاليات المعرض تمثل فرصة متميزة لنفاذ المنتجات الجلدية المصرية لهذه الأسواق الهامة.

وفي ردها على استفسار حول خطة الوزارة لاتشاء ١٠٠ مصنع بمنطقة الروبيكي اوضحت الوزيرة ان المرحلة الثالثة من مشروع الروبيكي

المصري بالمستهلكين المحلي والخارجي إلى جانب تقليل فاتورة استيراد الأخشاب والتي تصل سنوياً لنحو مليار و ٣٧٠ مليون دولار . وأوضحت جامع أن اللجنة أوصت بضرورة إجراء حصر موحد لكافة الغابات الشجرية التابعة للوزارات والجهات المختلفة وتحديد نوعيات الأشجار المزروعة بهدف إنشاء قاعدة بيانات موحدة حول قطاع زراعة الأخشاب في مصر تمكن من اتخاذ القرار من وضع خطة عمل مستقبلية لتنمية وتطوير هذا القطاع .

ومن جانبه أشار المهندس/ أحمد كمال رئيس الإدارة المركزية للمناطق الاستثمارية بالهيئة العامة للإستثمار إلى ان السوق المصري مؤهل ليكون محورياً إقليمياً لتجارة الأخشاب ، لافتاً إلى أن الهيئة تدرس حالياً مقترح بإنشاء منطقة لوجيستية لتجارة الأخشاب في مصر لتوفير احتياجات السوق المحلي وأسواق دول الوطن العربي والشرق الأوسط .

وبدوره أوضح الدكتور/ علي أبو سنة مساعد وزيرة البيئة للمشروعات إن هناك تكاليفات من القيادة السياسية بدراسة الإستفادة من جريد النخيل في الصناعة ، مشيراً إلى أنه يجري حالياً الإنتهاء من إنشاء مصنع لإنتاج ألواح الـ MDF من جريد النخيل بمحافظة الوادي الجديد .

وممثلاً عن القطاع الخاص أكد المهندس أحمد حلمي رئيس غرفة صناعة الأثاث باتحاد الصناعات أهمية تشكيل هذه اللجنة لوضع رؤية شاملة لقطاع الأخشاب والذي يمثل العنصر الرئيسي في صناعة الأثاث ، مشيراً إلى ضرورة الاهتمام بإنتاج الخشب المصنوع الـMDF والذي يمثل أحد مدخلات الإنتاج الرئيسية بصناعة الأثاث ويساهم في تعظيم الاستفادة من المخلفات الزراعية وتقليل فاتورة استيراد هذه النوعية من الأخشاب .

أكدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الحكومة على النهوض بقطاع الأخشاب للوفاء باحتياجات الصناعة الوطنية وسد الفجوة الاستيرادية والتصدير للأسواق الإقليمية والعالمية ، مشيرة إلى أهمية وضع رؤية موحدة بين كافة الوزارات والجهات المعنية والقطاع الخاص لتطوير هذا القطاع الهام .

جاء ذلك خلال ترأس الوزيرة للاجتماع الأول للجنة العليا للأخشاب والتي شكلت بموجب قرار من دولة رئيس مجلس الوزراء وتضم ممثلين عن وزارات الموارد المائية والري والبيئة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع الأعمال العام والإسكان والنقل والزراعة واستصلاح الأراضي والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة إلى جانب عدد من ذوي الخبرة والمتخصصين في مجال الأخشاب .

وقالت الوزيرة إن المهام الأساسية للجنة تتضمن إعداد دراسة متكاملة حول آليات تشجيع إنشاء مصانع لإنتاج الألواح الخشبية المصنعة من المخلفات الزراعية وجريد النخيل وقش الأرز وإعداد حزمة حوافز استثمارية جاذبة للمستثمرين لإنشاء مصانع لإنتاج ألواح الـMDF بالإضافة إلى التوسع في زراعة الغابات الشجرية.

وأشارت جامع إلى أهمية تصافير جهود الحكومة والقطاع الخاص لتنمية هذا القطاع الهام بهدف توفير المواد الخام اللازمة لصناعة الأثاث والصناعات الخشبية والاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة ، لافتة إلى الدور الهام للقطاع الخاص في المشاركة في تبادل الرؤى والخبرات وإعداد الدراسات وخطط العمل المعنية بالنهوض بهذا القطاع .

ولفتت الوزيرة إلى أن الحكومة تستهدف زيادة صادرات قطاع الأثاث من خلال توفير مدخلات إنتاج محلية وزيادة القيمة المضافة للمنتج

وزيرة التجارة والصناعة تفتتح فعاليات الدورة الـ ١٥ لمعرض القاهرة الدولي للجلود



أكدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الوزارة على الارتقاء بقطاع الصناعات الجلدية باعتباره أحد أهم القطاعات الصناعية بالاقتصاد القومي والتي تفي باحتياجات السوق المحلي وتوفر الآلاف من فرص العمل بمراحل الإنتاج المختلفة بدءاً من الدباغة ووصولاً إلى المنتجات تامة الصنع ، مشيرة الى ان معرض القاهرة الدولي للجلود يعد أحد أهم المعارض المقامة في قطاع المنتجات الجلدية بمنطقة الشرق الأوسط حيث يساهم في زيادة تنافسية المنتجات الجلدية المصرية وتحقيق التكامل بين سلاسل الإنتاج والتسويق وزيادة صادرات المنتجات الجلدية المصرية للمستهلكين الإقليميين والعالميين.

جاء ذلك خلال افتتاح الوزيرة لفعاليات الدورة الـ ١٥ لمعرض القاهرة الدولي للجلود والذي أقيم بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات خلال الفترة من ١١-١٣ مارس الماضي وشاركت به ٧٤ شركة مصرية في قطاعات الأحذية والمنتجات الجلدية ومستلزمات الإنتاج إلى جانب مشاركة لشركتين من تركيا وشركة إيطالية وعارضين من سوريا

وقالت الوزيرة ان الدولة تسعى خلال المرحلة الحالية لجعل مصر مركزاً إقليمياً ودولياً لصناعة وتصدير المنتجات الجلدية والاستفادة من الميزات التنافسية والمفومات الصناعية الكبيرة التي تمتلكها مصر في هذا الصدد والتي تشمل توافر المواد الخام وتوافر التكنولوجيات والإمكانات الصناعية بمدينة الجلود بالروبيكي، مشيرة إلى استعداد الوزارة لجلب الخبرات والتكنولوجيات العالمية في مجال صناعة الجلود بهدف إحداث نقلة نوعية في صناعة الجلود المصرية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتصميمات الحديثة للمنتجات النهائية.

وأشارت جامع إلى أهمية الاستفادة من هذا المعرض الهام في فتح أسواق جديدة أمام صادرات الجلود المصرية للأسواق العالمية وبصفة خاصة أسواق الدول العربية ودول القارة الأفريقية، مشيرة إلى ان مشاركة مشترين من دول العراق ولبنان وسوريا وليبيا بفعاليات المعرض تمثل فرصة متميزة لنفاذ المنتجات الجلدية المصرية لهذه الأسواق الهامة.

وفي ردها على استفسار حول خطة الوزارة لاتشاء ١٠٠ مصنع بمنطقة الروبيكي اوضحت الوزيرة ان المرحلة الثالثة من مشروع الروبيكي



تضم ١٠٠ مصنع للمنتجات الجلدية تامة الصنع بمساحات متنوعة وستكون منطقة مكملة لمنطقة المدابغ وبها مول تجاري لمستلزمات الإنتاج ومعرض دائم، مشيرة الا انه من المقرر الانتهاء من هذه المرحلة نهاية العام الجاري، وسيتم إتاحة تخصيص هذه المصانع لمن يرغب من المستثمرين.

جدير بالذكر ان صادرات المنتجات الجلدية بلغت العام الماضي نحو ٥٢ مليون دولار حيث تضمنت أهم الأسواق المستوردة لمنتجات الجلود المصرية إسبانيا بقيمة ١٤ مليون دولار والصين بقيمة ١٠ مليون دولار والهند بقيمة ٦ مليون دولار وإيطاليا بقيمة ٥ مليون دولار والبرتغال بقيمة ٥ مليون دولار .

ومن جانبه أوضح جمال السمالوطي رئيس

غرفة الصناعات الجلدية، أن هناك إقبال كبير على معرض هذا العام والذي سيساهم بشكل كبير في مواجهة حالة الركود التي يعاني منها قطاع الأحذية والمنتجات الجلدية في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد والذي أدى إلى تراجع الإنتاج إلى ١٥٪ فقط مؤكداً أنه من المتوقع أن يساهم هذا المعرض والتقاء الصناع به إلى زيادة حجم الإنتاج إلى ٢٥٪ بنهاية ٢٠٢١ .

وأوضح رئيس غرفة صناعة الجلود أن المعرض يقام على مساحة ٢٥٠٠ متر مربع، موضحاً أنه يعد من أهم المعارض المتخصصة في صناعة وتجارة الجلود في الشرق الأوسط، ويهدف لزيادة التكامل بين الصناعات الجلدية في مصر وزيادة صادرات القطاع.

هيئة تنمية الصادرات تنظم ورشة عمل بدمياط لتعزيز صادرات الأثاث المصرية بالأسواق الإفريقية



هيئة تنمية الصادرات Export Development Authority



نظمت هيئة تنمية الصادرات بالتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ورشة عمل بعنوان «متطلبات الدخول للأسواق الإفريقية» بمدينة دمياط وذلك في إطار استكمال تنفيذ برنامج مصر الخاص ببرنامج جسور التجارة العربية الإفريقية والذي يستهدف زيادة الفرص التصديرية للشركات المصرية وتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص التصديرية الكبيرة بدول القارة الإفريقية.

وقالت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن ورشة العمل تأتي في إطار اهتمام القيادة السياسية بدعم صناعة الأثاث والتوجيه بفتح آفاق تصديرية إلى المحيط الجغرافي الإفريقي والعربي، وهو الأمر الذي يدعم الفرص الاستثمارية لمدينة دمياط ويعزز الطابع الصناعي المتخصص لصناعة الأثاث بها ويوفر المزيد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة لأبناء المحافظة.

وأكدت جامع أهمية برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية في تعزيز قدرات المصدرين الحاليين وخلق جيل من المصدرين وتشجيع تطوير منتجات تصديرية جديدة في الأسواق الحالية وفتح أسواق جديدة وبصفة خاصة بدول القارة الإفريقية.

ومن جانبه أكد المهندس/ هاني سنبل الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، حرص المؤسسة على تعزيز التعاون المشترك مع وزارة التجارة والصناعة وهيئة تنمية الصادرات للمساهمة في دعم التجارة الخارجية لمصر وأشار إلى أن هذا البرنامج يأتي

مصر وباعتبارها احدي الصناعات الهامة بالاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن أنه سيتبع هذه الورشة تنظيم عدد من ورش العمل في محافظات الاسكندرية وبورسعيد وأسوان وقتنا والتي تستهدف رفع الوعي لدى الشركات المصرية بفرص التصدير وكذلك المتطلبات الفنية والمواصفات المطلوبة في أسواق الدول الإفريقية الواعدة.

الفنية والمواصفات المطلوبة للدخول لأسواق الدول الإفريقية الواعدة وتقديم خدمات التوجيه والتخطيط التصديري لتوعية الشركات المصدرة بالبيانات النفاذ إلى هذه الاسواق.

ولفت رئيس هيئة تنمية الصادرات إلى أنه تم اختيار مدينة دمياط لتنظيم ورشة العمل بها نظراً لكونها احد اهم قلاع صناعة الأثاث في

برئاسة وزيرة التجارة والصناعة

مجلس تحديث الصناعة يستعرض استراتيجيات عمل المركز خلال الـ ٣ سنوات المقبلة محمد عبدالكريم: المركز ينفذ خطة عمل طموحة بأهداف ونوقينات محددة بالتعاون مع مجتمع الصناعة لزيادة معدلات إنتاجية ونافسية القطاعات الصناعية

المكثفة مع مختلف القطاعات الصناعية وإجراء زيارات لعدد كبير من المدن والتجمعات الصناعية للوقوف على اهم التحديات التي تواجه القطاع الصناعي والتعرف على متطلباتهم للمرحلة المقبلة. وأشار إلى ان الخطة تضمنت تطوير منهجية الخدمات المقدمة للمجتمع الصناعي لتشمل القطاعات الرئيسية وقطاعاتها الفرعية والتوسع في تقديم خدمات الدعم الفني للمساهمة في تعميق التصنيع المحلي وزيادة معدلات الإنتاجية والتنافسية والتصدير والابتكار ونقل التكنولوجيا وتقديم الدعم المؤسسي للمنشآت الصناعية، منوها إلى انه تم تفعيل كافة الفروع التابعة للمركز والتي يصل عددها إلى ١٥ فرع منتشرة في عدد كبير من المناطق والمدن الصناعية لتسهيل حصول المستثمرين على الخدمات المقدمة من المركز.

وفي هذا الإطار أوضح عبدالكريم ان العام المالي الجاري شهد تطوراً ملحوظاً في تقديم الخدمات للمجتمع الصناعي حيث بلغ عدد الخدمات المقدمة منذ يوليو الماضي وحتى نهاية شهر فبراير ٢٠٢١ حوالي ١٠٩٠ خدمة ومستهدف الوصول إلى ٢٢٣٥ خدمة مع

نهاية شهر يونيو المقبل وذلك مقارنة بـ ١٥٦٣ خدمة تم تقديمها خلال العام المالي المنقضي ٢٠١٩/٢٠٢٠، لافتاً إلى انه من المخطط تقديم حوالي ٨٣٠٠ خدمة خلال الـ ٣ سنوات المقبلة. ولفت المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة إلى ان المركز يسعى جاهداً لتعزيز علاقاته مع شركاء التنمية الدوليين، حيث ينفذ المركز حالياً عدد من المشروعات بالتعاون مع كل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومجموعة البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فضلاً عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي جابت تعزيز التعاون المشترك مع الجامعة اليابانية ببرج العرب ومعهد بحوث الإلكترونيات

في عدد من القطاعات المستهدف مشاركتها في مبادرة حياة كريمة التي اطلقها فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي لتحسين مستوى القرى الريفية، حيث تتيح المبادرة فرص كبيرة للصناعة المحلية في العمل بكامل طاقتها الإنتاجية ومن ثم توفير المزيد من فرص التشغيل أمام الشباب

وأشارت الوزيرة إلى ان مجلس تحديث الصناعة بما يضمه في تشكيله الجديد من كوادر فنية وخبرات صناعية كبيرة سيكون له دور محوري في النهوض بمركز تحديث الصناعة وخلق بيئة أعمال مواتية



أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان الوزارة بصدد الانتهاء من اعادة هيكلة شاملة لمركز تحديث الصناعة لاستعادة دوره الفعال كلاعب رئيسي في منظومة تنمية وتطوير الصناعة المصرية، مؤكدة ان المركز يضم قيادة واعية وكفاءات متميزة وعلى درجة كبيرة من الخبرة وهو الامر الذي يمثل ركيزة اساسية للارتقاء بمنظومة العمل داخل المركز ومن ثم الحفاظ على استمرارية دوره كأحد اهم الكيانات التابعة للوزارة لخدمة المجتمع الصناعي، وقالت أن المرحلة المقبلة ستشهد دوراً أكثر فاعلية للمركز في تعظيم الاستفادة من العائد على القطاع الصناعي وتحقيق زيادة في معدلات نمو وصادرات الشركات المستفيدة من خدمات المركز، إلى جانب تنمية التجمعات الصناعية والحرفية وسلاسل القيمة لمختلف القطاعات الصناعية.

جاء ذلك خلال ترأس الوزيرة للاجتماع الاول لمجلس تحديث الصناعة بعد اعادة تشكيله والذي تناول بحث خطة عمل مركز تحديث الصناعة خلال المرحلة المقبلة، واستراتيجيته للثلاث سنوات المقبلة ودور المركز في استعادة تنافسية الصناعة المصرية وزيادة معدلات التصدير.

واوضحت الوزيرة ان المركز منذ انشائه لعب دوراً بارزاً في تنمية وتطوير العديد من القطاعات الصناعية واستطاع تحقيق العديد من قصص النجاح والتي انعكست اثارها ايجاباً على زيادة معدلات نمو الصناعة المصرية وزيادة معدلات الإنتاجية والتصدير فضلاً عن توفير الآلاف من فرص العمل، مؤكدة في هذا الإطار على اهمية تعزيز الشراكة بين المركز والقطاع الخاص باعتباره المستفيد الرئيسي من الخدمات التي يقدمها المركز للمجتمع الصناعي بكافة قطاعاته ولفتت جامع إلى ان الوزارة تدعم وتساند المركز لاستعادة دوره الرئيسي كذراع استشاري للوزارة وعامل رئيسي في تنفيذ العديد من المبادرات المتعلقة بالقطاع الصناعي، مشيرة في هذا الإطار إلى ان المركز يقوم حالياً بحصر الطاقات التصنيعية

للقطاع الصناعي خلال السنوات المقبلة، لافتة في هذا الإطار إلى اهمية عقد اجتماع دوري كل ٣ أشهر لأعضاء المجلس لمراجعة خطة عمل المركز ومتابعة معدلات انجاز الاستراتيجية الجديدة. ومن جانبه أكد المهندس محمد عبدالكريم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة ان الأشهر القليلة الماضية شهدت تطوراً كبيراً في منظومة العمل داخل المركز حيث تم وضع خطة عمل طموحة بأهداف وتوقيتات محددة للفترة من عام ٢٠٢٠ وحتى عام ٢٠٢٣، وذلك وفقاً لاستراتيجية وزارة التجارة والصناعة ورؤية ومتطلبات القطاعات الصناعية والتي تمثل الشريك الرئيسي والمستفيد الاول من كافة الخدمات التي يتبناها المركز، مشيراً في هذا الإطار إلى انه تم عقد العديد من الاجتماعات

النمية الصناعية نسلج الدفعة الأولى من الوحدات الصناعية للمستثمرين بالمجمعات الجديدة



على أكثر من وحدة حتى ٨ وحدات لاستيعاب نشاطه الإنتاجي، كما أنه من المقرر ان يقوم المستثمر باستخراج السجل الصناعي والترخيص وبدء الإنتاج خلال فترة لا تتجاوز ٦ اشهر من استلام وحدته.

واوضح ان المجمع يتوفر به كافة التجهيزات وشبكات المرافق والاطفاء والمياه والصرف وشبكات الطرق والخدمات، حيث ستوفر الهيئة كافة التيسيرات والدعم الفني لأصحاب

الوحدات وتيسير استخراج كافة التراخيص اللازمةموجها الدعوة مستثمري المحافظة ورواد الاعمال للتقدم على الوحدات الشاغرة بالمجمع وتوفير كافة التسهيلات

وفي هذا السياق أضاف الزلاط ان الهيئة في اطار سعيها لتوفير كافة التسهيلات لاجتاج أصحاب المشروعات قامت بالتنسيق والتعاون مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقديم تيسيرات تمويلية لأصحاب الوحدات للحصول على الماكينات والمعدات ومستلزمات الإنتاج للبدء فورا في الإنتاج، الى جانب عن التيسيرات التمويلية الخاصة بالحصول على الوحدة نفسها بالتعاون مع عدد من البنوك. فضلا عن إقرار تيسيرات جديدة مؤخرا للمستثمرين الحاصلين على وحدات بالإيجار بتأجيل تحصيل ايجار الوحدات لمدة ٦ اشهر تيسيرا على رواد الاعمال وكشف الزلاط انه خلال الأيام القادمة سيتم توقيع عقود و تسليم الدفعة الأولى من الوحدات للمستثمرين الذين استوفوا أوراقهم بباقي المجمعات على التوالي.



اعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان الهيئة العامة للتنمية الصناعية بدأت في توقيع العقود النهائية وتسليم الوحدات الصناعية الجاهزة للمستثمرين بالـ ٧ مجمعات صناعية والتي تم طرحها بـ ٧ محافظات تشمل الغربية والإسكندرية وتبني سويف والبحر الأحمر وسوهاج والأقصر والمنيا، مشيرة الى حرص الوزارة على سرعة تنفيذ المبادرة الرئاسية لدعم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة

وتوفير مجمعات صناعية كاملة المرافق والتجهيزات لشباب الاعمال لتعميق التصنيع المحلي ورفع القيمة المضافة وتوفير فرص عمل للشباب في كافة محافظات الجمهورية. وقال اللواء/ محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية انه تم توقيع الدفعة الأولى من العقود النهائية مع ٢٣ مستثمر مخصص لهم ٥١ وحدة صناعية بمجمع المحلة الكبرى بالغربية، مشيرا الى ان لجنة فنية من الهيئة قامت بالتوجه الى مدينة المحلة لتسليم الوحدات الصناعية بالمجمع للمستفيدين الذين استوفوا أوراقهم للبدء فورا في تركيب الماكينات وبدء الإنتاج. و اضاف الزلاط ان الهيئة قامت بتسليم خطابات التخصيص لمستثمري ٧ مجمعات صناعية جديدة الشهر الماضي وذلك تمهيدا لإنهاء كافة الأوراق والإجراءات اللازمة لتوقيع العقود وتسليم الوحدات، مشيرا الى ان الوحدات الصناعية المخصصة بالمحلة بنظام الإيجار وتشمل أنشطة غزل ونسيج وملابس جاهزة وصناعات هندسية وكيمائية، مشيرا الى امكانية حصول المستثمر

في أحدث تقرير حول مؤشرات أداء مصلحة الرقابة الصناعية خلال شهر فبراير الماضي إجراء ٧٥٢ حملة تفتيشية على المصانع وإعداد ١٣٩٠ دراسة فنية وترخيص ٢٤٠ مرجل بخاري وإعتماد ٨٦ مركز صيانة

خلال شهر فبراير تضمنت مصانع للنسيج والاكسجين والمنظفات الصناعية والشمع والبوتجاز والاشباب والبويات والاعلاف والسيراميك والمواتير والابواب المصفحة والزجاج والكيماويات والورق، لافتا الى ان الحملات استهدفت ايضا متابعة مدى التزام المصانع بتطبيق الاجراءات الاحترازية الخاصة بانتشار فيروس كورونا للحفاظ على سلامة العاملين وضمان عدم توقف عجلة الإنتاج.

وأوضح أن المصلحة تعمل على تحسين جودة المنتج المصري بالسوق الداخلي والخارجي وحماية الأسواق من تدوال السلع الرديئة غير المطابقة للمواصفات الي جانب زيادة مساهمة الصناعة الوطنية في الصادرات ورفع القدرات التنافسية للمنتج المصري، بالإضافة الي نشر الوعي بأهمية الجودة بالمجتمع الصناعي وجمهور المستهلكين.



كشفت أحدث تقرير تلقته السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حول مؤشرات أداء مصلحة الرقابة الصناعية خلال شهر فبراير الماضي أن المصلحة أجرت ٧٥٢ حملة تفتيشية على المصانع والمراجل والآلات الحرارية، وأعدت ١٣٩٠ دراسة فنية متخصصة تضمنت ١٧٥ دراسة فنية في مجال السماح المؤقت والدروبك و ١١٩٥ دراسة فنية متنوعة و ٢٠ دراسة مستلزمات إنتاج.

هذا وقد قامت المصلحة بمنح ترخيص لـ ٢٤٠ مرجل بخاري وآلة حرارية، واعتماد ٨٦ مركز خدمة وصيانة (خدمات ما بعد البيع) وإجراء ٢٠ حملة رقابية موسمية، فضلا عن التفتيش على عدد ٥٩ مصنع متنوع ، كما قامت المصلحة من خلال وحدة دليل خدمة المواطن بالرد على ٣٣ شكوى. وقال المهندس/ عبد الرؤوف أحمدى رئيس مصلحة الرقابة الصناعية ان المصلحة تعمل



عبر تقنية الفيديو كونفرانس وزيرة التجارة والصناعة تبحث مع نظيرتها السويدية فرص تعزيز التعاون التجاري والاستثماري المشترك بين البلدين



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان مصر والسويد ترتبطان بعلاقات سياسية واقتصادية متميزة علي مختلف المستويات وكافة الاصعدة، مشيرة الي حرص البلدين على تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي عقده الوزير- عبر تقنية الفيديو كونفرانس- مع السيدة/ انا هلبرج وزيرة التجارة والصناعة السويدية لبحث سبل تعزيز التعاون بين البلدين في كافة المجالات وعلى رأسها مجالات التعاون الاستثماري والتجاري، شارك في الاجتماع السيد/ ابراهيم السجيني مساعد الوزير للشؤون الاقتصادية والمشرف على قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية بالوزارة، والوزير مفوض تجاري ناصر حامد مدير ادارة الاتحاد الاوروبي بجهاز التمثيل التجاري.

وقالت الوزيرة ان اللقاء استعرض سبل تنمية التعاون المشترك بين البلدين حيث بحث اللقاء دراسة إنشاء مجلس أعمال مشترك لتوثيق التعاون بين رجال الأعمال بالبلدين لإنشاء مشروعات مشتركة في المجال الصناعي خاصة في قطاعات الصناعات الغذائية والهندسية وتصنيع الآلات والمعدات للاستفادة من الخبرة السويدية في هذه المجالات، لافتة إلى إمكانية التعاون بين المؤسسات المالية السويدية وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وبنك تنمية الصادرات لتقديم تسهيلات ائتمانية لتشجيع التعاون المشترك بين البلدين في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الاطار أكدت الوزيرة حرص الجانب المصري على الاستفادة من الخبرة

السويدية في مجال ريادة الاعمال ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد السويدي، خاصة وأن العديد من الاستثمارات السويدية العملاقة مثل شركة أيكيا بدأت مسيرتها كمشروع صغير، لافتة إلى إمكانية البناء على تلك التجربة من خلال بحث إمكانية الإنتاج لحساب سلسلة متاجر أيكيا نظراً لما تتمتع به مصر من إمكانات في مجال تصنيع الآثاث المنزلي، والمفروشات المنزلية.

وأشارت جامع إلى التطورات التي شهدتها مصر في قطاع الطاقة خلال الفترة الأخيرة وما تم إنجازه من مشروعات استثمارية في مجال توليد الطاقة وتنفيذ برامج كفاءة الطاقة وتعظيم دور الطاقة المتجددة، وإصدار تعريفية التغذية FIT لتسهيل إجراءات الاستثمار، لافتة إلى أهمية الاستفادة من الخبرة السويدية في مجال الطاقة المتجددة وخاصة طاقة الرياح وضرورة استفادة الشركات السويدية من فرص الاستثمار في مصر في هذا القطاع وخاصة في ظل خطة الحكومة المصرية إلى وصول نسبة الطاقات الجديدة والمتجددة إلى ٢٠٪ من مزيج الطاقة في مصر حتى عام ٢٠٢٢، ونسبة ٣٧٪ حتى عام ٢٠٣٥.

وأضافت جامع ان اللقاء استعرض إمكانية التنسيق مع مؤسسة Business Sweden وهي إحدى المؤسسات التابعة للحكومة السويدية والمختصة بتقديم الدعم للشركات السويدية لاستكشاف فرص تصديرية واستثمارية في دول أخرى وذلك من خلال الترتيب لزيارة وفد من رجال الأعمال السويديين إلى مصر لتعزيز التعاون الاستثماري بين البلدين، مشيرة إلى ان

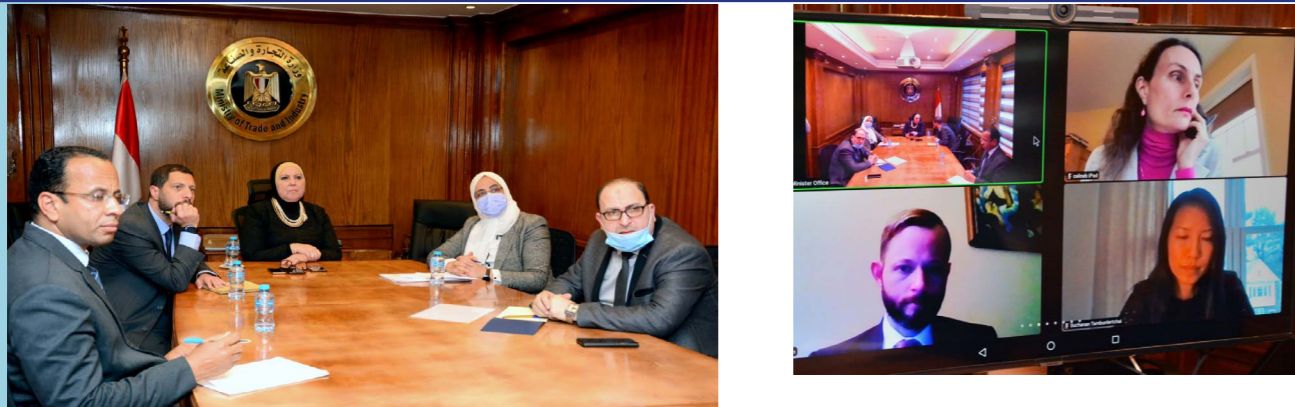
الجانبين بحثاً أيضاً أهمية تعزيز التعاون مع المؤسسة السويدية الدولية للتعاون الإنمائي SIDA في مجال تقديم برامج الدعم الفني وبناء القدرات للكوادر الحكومية.

وأشارت الوزيرة إلى أهمية زيادة معدلات التبادل التجاري بين مصر والسويد كي ترقى لمستوى العلاقات السياسية المتميزة التي تربط البلدين حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال عام ٢٠١٩ نحو ٧٣٤ مليون دولار، لافتة إلى أن السويد تأتي في المرتبة ٤٠ في قائمة أكبر الدول المستثمرة في مصر حيث بلغت الاستثمارات السويدية في مصر حتى نهاية شهر مايو من عام ٢٠٢٠ حوالي ١٤٢ مليون دولار في عدد ١٨٠ شركة.

واقترحت جامع تشكيل مجموعة عمل مشتركة من الفنيين والخبراء لمتابعة الملفات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين وعلى رأسها مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ومن جانبها أكدت السيدة/ انا هلبرج وزيرة التجارة والصناعة السويدية حرص بلادها على زيادة حجم التعاون مع مصر باعتبارها من أهم الشركاء التجاريين في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، لافتة إلى أن السويد تتابع عن كثب خطط التنمية التي تبنتها مصر خلال السنوات الماضية وعلى رأسها ان تكون مصر مركزاً إقليمياً لتصدير الطاقة الكهربائية حيث يسعى الجانب السويدي لتعزيز التعاون مع مصر في هذا المجال وأضافت هلبرج انه بالرغم من تداعيات أزمة فيروس كورونا الا ان معدلات التبادل التجاري بين مصر والسويد حققت زيادة ملحوظة الأمر الذي يعكس قوة العلاقات التجارية بين البلدين.

ونسنعرض مع وفد بعثة صندوق النقد الدولي جهود الدولة لزيادة الصادرات ومساندة القطاعات الإنتاجية وإنشاء المجمعات الصناعية



لمختلف الأسواق واهم المستوردين إلى جانب تعزيز التواصل بين الشركات المصرية والخارجية.

وفيما يتعلق بفحص الصادرات الغذائية قالت جامع إنه تم إنشاء هيئة سلامة الغذاء لتكون مسنولة عن سلامة الأغذية المتداولة بالسوق المحلي والمصدرة للأسواق الخارجية وذلك من خلال إلزام الشركات المصدرة بالتوافق مع الاشتراطات الدولية، لافتة إلى ان مصر لديها العديد من المعامل المعتمدة دولياً كما ان الوزارة يتبعها المجلس الوطني لاعتماد والمعمد دولياً لاعتماد معامل الفحص ونوهت الوزيرة إلى أنه تم توقيع اتفاقية إقليمية لتراكم قواعد المنشأ البوروموسية معربة عن أملها في ان تساهم هذه الاتفاقية في زيادة الصادرات المصرية لأسواق الاتحاد الأوربي ودول اتفاقية آدابير.

وأشارت جامع ان الصادرات المصرية حققت استقرار نسبي العام الماضي وفي ظل جاذبة كورونا وذلك نظراً لمساندة الدولة لقطاع الصناعة مشيرة إلى ان الوزارة تستهدف تحقيق معدلات نمو للصادرات بنسبة ١٠٪ العام الجاري.

وحول جهود الوزارة في مجال إنشاء المجمعات الصناعية المجهزة أوضحت الوزيرة انه يجري حالياً الانتهاء من إنشاء ١٣ مجمع صناعي يعدد من المحافظات وبصفة خاصة بمحافظة الصعيد حيث تم بالفعل طرح ٧ مجمعات صناعية وسيتم قريباً طرح ٦ مجمعات صناعية جديدة أخرى.

ومن جانبها قالت السيدة/ سيلين أبو رئيس وفد بعثة صندوق النقد الدولي ان هذا اللقاء يأتي في إطار المراجعة الثانية للبرامج المدعومة من الصندوق لمصر خلال جاذحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩) ويستهدف استعراض جهود الدولة المصرية لزيادة الصادرات المصرية للأسواق العالمية ودعم مختلف القطاعات الإنتاجية لمواجهة تداعيات جاذحة فيروس كورونا إلى جانب تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بدراسات الأسواق والإصلاح الهيكلي للأجهزة المعنية بالتصدير والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية الموقعة بين مصر وعدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية إلى جانب تنفيذ برنامج لرد أعباء التصدير.

وأضافت الوزيرة ان البرنامج الجديد لرد الأعباء يتضمن إتاحة عدد من الخدمات غير المالية للمصدرين تشمل المشاركة في المعارض الخارجية وتوفير الدراسات والاستشارات والبرامج التدريبية للشركات المصدرة، مشيرة إلى ان البرنامج الجديد يغطي كافة القطاعات الإنتاجية التقليدية إلى جانب تنفيذ برامج طموحة لمساندة قطاعات مثل صناعة السيارات والآثاث.

وأشارت إلى ان الدولة تبنت عدداً من الإجراءات لمساندة قطاع التصدير لمواجهة التداعيات السلبية لفيروس كورونا تضمنت تأجيل سداد القروض المستحقة على المصدرين وتأجيل سداد مستحقات الدولة لديهم إلى جانب دعم العمالة في المصانع وتنفيذ مبادرة لرد أعباء التصدير لأصناف المنتجات المستحقة للشركات حيث تضمنت المبادرة صرف كافة مستحقات الشركات الصغيرة.

ولفتت الوزيرة إلى أنه في إطار الجهود الرامية لزيادة الصادرات قامت الوزارة بإعادة تشكيل المجالس التصديرية وعددها ١٣ مجلس لمدة ٣ سنوات بهدف الحفاظ على استقرارها حيث تمت الاستعانة بكوادر شابة تغطي كافة المجالات الموجودة بكل قطاع، مشيرة إلى ان الوزارة توفر للمصدرين برامج تدريبية حول أساسيات وكيفية التصدير إلى جانب معلومات عن الأسواق التصديرية بالإضافة إلى المشاركة في المعارض والبعثات الترويجية بالإضافة إلى برامج لضمان الصادرات.

ونوهت جامع إلى ان أهم الأسواق المستهدفة للصادرات تتضمن رقع القدرة التنافسية للصناعة المصرية وإتاحة المعلومات والدراسات عن الأسواق وإتاحة برامج وأدوات لتأمين وضمان الصادرات وتعظيم الاستفادة من كافة الأجهزة والكيانات المعنية بالتصدير وتعزيز التعاون مع الشركات العالمية الخاصة

بدراسات الأسواق والإصلاح الهيكلي للأجهزة المعنية بالتصدير والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية الموقعة بين مصر وعدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية إلى جانب تنفيذ برنامج لرد أعباء التصدير.

وأضافت الوزيرة ان البرنامج الجديد لرد الأعباء يتضمن إتاحة عدد من الخدمات غير المالية للمصدرين تشمل المشاركة في المعارض الخارجية وتوفير الدراسات والاستشارات والبرامج التدريبية للشركات المصدرة، مشيرة إلى ان البرنامج الجديد يغطي كافة القطاعات الإنتاجية التقليدية إلى جانب تنفيذ برامج طموحة لمساندة قطاعات مثل صناعة السيارات والآثاث.

وأشارت إلى ان الدولة تبنت عدداً من الإجراءات لمساندة قطاع التصدير لمواجهة التداعيات السلبية لفيروس كورونا تضمنت تأجيل سداد القروض المستحقة على المصدرين وتأجيل سداد مستحقات الدولة لديهم إلى جانب دعم العمالة في المصانع وتنفيذ مبادرة لرد أعباء التصدير لأصناف المنتجات المستحقة للشركات حيث تضمنت المبادرة صرف كافة مستحقات الشركات الصغيرة.

ولفتت الوزيرة إلى أنه في إطار الجهود الرامية لزيادة الصادرات قامت الوزارة بإعادة تشكيل المجالس التصديرية وعددها ١٣ مجلس لمدة ٣ سنوات بهدف الحفاظ على استقرارها حيث تمت الاستعانة بكوادر شابة تغطي كافة المجالات الموجودة بكل قطاع، مشيرة إلى ان الوزارة توفر للمصدرين برامج تدريبية حول أساسيات وكيفية التصدير إلى جانب معلومات عن الأسواق التصديرية بالإضافة إلى المشاركة في المعارض والبعثات الترويجية بالإضافة إلى برامج لضمان الصادرات.

ونوهت جامع إلى ان أهم الأسواق المستهدفة للصادرات تتضمن رقع القدرة التنافسية للصناعة المصرية وإتاحة المعلومات والدراسات عن الأسواق وإتاحة برامج وأدوات لتأمين وضمان الصادرات وتعظيم الاستفادة من كافة الأجهزة والكيانات المعنية بالتصدير وتعزيز التعاون مع الشركات العالمية الخاصة

خلال كلمتها بمؤتمر إطلاق منصة «دور لبكرة» لتدوير المخلفات وزيرة التجارة والصناعة تؤكد حرص الحكومة على تنفيذ نهج متكامل في إدارة النفايات من البداية إلى النهاية



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الحكومة بكافة أجهزتها على تنفيذ نهج متكامل في إدارة النفايات من البداية إلى النهاية بهدف إحداث تغيير شامل للثقافة المجتمعية في التعامل مع المخلفات والتخلص منها من خلال إعادة تدويرها واستخدامها بالإضافة إلى إعادة هيكلة نظم الإنتاج ، وذلك تنفيذاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية والهادفة إلى الوصول لصفر نفايات.

وقالت الوزيرة ان النفايات مشروع اقتصادي يحقق عوائد مالية كبيرة بصورة غير متوقعة بخلاف كونه مشروعاً قومياً للحفاظ على البيئة وتعظيم الاستفادة من الموارد الضخمة التي يتم التخلص منها دون فائدة بجانب توفير مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت تستهلك كوحداث دفن بيئي، والقضاء على سمية التربة وتلوث الماء والهواء والتربة.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة التي ألقاها خلال فعاليات مؤتمر الإعلان عن إطلاق منصة «دور لبكرة» لتدوير المخلفات ودعم البيئة التي أطلقتها شركة بيبسيكو مصر ، وقد شارك في فعاليات المؤتمر الدكتورة/ ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة والسيد/ يوجين ويليمسن الرئيس التنفيذي لشركة بيبسيكو بمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا لبحث خطط الشركة وتوسعاتها الحالية والمستقبلية بالسوق المصري خلال المرحلة المقبلة، وأهم المبادرات التي تنبئها الشركة والاستثمار في التكنولوجيا والتنمية المستدامة ومشروعات التنمية المجتمعية.



تحقيق الاستفادة البيئية، وذلك في ظل التحول التكنولوجي الذي تشهده البلاد، كذلك فإن تحويل المخلفات أصبح ضرورة نتيجة أزمة كورونا التي فرضت نفسها عالمياً في إعادة التعامل مع النفايات.

وفي هذا الإطار اشارت الوزيرة الى قيام وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع وزارة البيئة بتبني المشروعات الخضراء والتي تقوم على ثلاثة محاور رئيسية، هي البنية التحتية التي تتضمن إنشاء المصانع والمدافن، والعمل على تشغيل تلك البنية، فضلاً عن الدعم المؤسسي الخاص والمشاركة المجتمعية كأساس لعمل المنظومة.

ولفتت جامع الى ان تبني مجموعة بيبسي العالمية وبالتعاون مع CID Consulting التي لها باع كبير في مصر والشرق الأوسط - تنفيذ منظومة تقي بمسئوليتها الممتدة تجاه البيئة والمجتمع عن طريق دفع عجلة جمع واسترجاع وإعادة تدوير البلاستيك الذي تستخدمه في التعبئة والتغليف، يأتي في إطار أهداف التنمية المستدامة، وهدف أساسي في وثيقة مصر الطموحة ٢٠٣٠، والتي تحتاج المصنعة بالسوق المصري.

و نلقي كلمة مصر في ندوة دور المرحلة الثانية من برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية في تحقيق الإنعاش الاقتصادي بعد جائحة كورونا



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة دعم مصر الكامل لانطلاق المرحلة الثانية من مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (افتياس ٢) والتي تستهدف احتواء الآثار السلبية لجائحة كورونا على التجارة في المنطقة العربية وتغذها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

وقالت ان مصر ستواصل مساندتها لبرنامج الافتياس في مرحلته الجديدة وستبذل ما في وسعها لإنجاح هذا البرنامج الذي تتعدى عليه آمال كبيرة للنهوض بالتجارة في الوطن العربي التي ما زالت في مستويات متواضعة مقارنة ببقية التكتلات والتجمعات الإقليمية في العالم، لافتة إلى أن أولويات مصر خلال المرحلة الثانية من البرنامج ستتركز في مشروعات تحسين قدرات المؤسسات المسؤولة عن تنمية الصادرات وزيادة النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وتعزيز دور مصر مع الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية، وصل مهنات الشباب والمرأة وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التجارة الإلكترونية، إلى جانب إمكانية ورقمنة العمليات التجارية في القطاعات الحيوية في التجارة الخارجية لمصر والعمل على إزالة العوائق والحواجز أمام النفاذ إلى الأسواق العربية والعالمية.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة خلال فعاليات الندوة الافتراضية حول «دور المرحلة الثانية من برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (افتياس ٢) في تحقيق الإنعاش الاقتصادي بعد جائحة كورونا على التجارة في المنطقة العربية» التي نظمتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وذلك بمشاركة الدكتور/ ماجد القصبي وزير التجارة السعودي والمهندس/ هاني سالم سنبل، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والدكتور/ محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، والسيد/ يونس فريدريك آجاء، نائب مدير عام منظمة التجارة العالمية والسيدة/ رولا دشسي الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).

وأوضحت الوزيرة أن مصر كان لها دور محوري في تأسيس المرحلة الأولى من برنامج الافتياس إيماناً منها بالعمل العربي المشترك بالإضافة إلى مساهمتها في الإشراف على تنفيذ البرنامج من خلال عضويتها في مجلس الإدارة، إلى جانب بقاء الجهات المانحة له ووكالات الأمم المتحدة المنفذة للمشروعات التي تم اعتمادها، والتي بلغ عددها الإجمالي ٢٨ مشروعاً في عدة مجالات متعلقة بالتجارة الخارجية للدول العربية.

وأشارت إلى إن مصر استفادت استفادة كبيرة من المرحلة الأولى لبرنامج الافتياس في عدة مجالات تعكس أولويات قطاع التجارة الخارجية كتنشيط التجارة ومعالجة التباير غير التعريفية والرفع من المهارات المتعلقة بالصادرات المصرية وتعزيز دور المرأة في التجارة الخارجية، لافتة إلى أن إجمالي المشروعات المعتمدة لصالح مصر بلغ ٩ مشروعات ما بين مشروعات ذات بعد إقليمي، ومشروعات وطنية.

وفي هذا الإطار استعرضت جامع بعض الأمثلة على المشروعات المعتمدة التي حققت نتائج مرضية على الصعيد الميداني ومن أهمها مشروع تاهيل وتوظيف الشباب في مجال التجارة في مصر، والذي نفذه مركز تدريب التجارة الخارجية التابع لوزارة التجارة والصناعة حيث تم تدريب ٥٢٩ أخصائي تصدير، وتوظيف ٢٤٠ منهم لدى شركات تصدير مصرية، لافتة إلى مشروع تحسين أداء مرمرات التجارة والنقل بين كل من مصر والسودان من جهة، ومصر والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى الذي حقق نتائج ملموسة على أرض الواقع من خلال

تعزيز العمليات عبر الحدود، واعتماد إجراءات مبسطة تتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

وأوضحت الوزيرة أن المرأة المصرية حظيت بدعم كبير من خلال برنامج الافتياس من خلال اعتماد مشروع «المرأة في التجارة العالمية She Trades» الذي يتم تنفيذه حالياً من أجل تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للسيدات من النفاذ إلى الأسواق الخارجية في قطاع الحرف اليدوية، مشيرة إلى أن مشروع تعزيز مهنات العمالة في قطاعات الأغذية والأثاث المنزلي قد ساهم في التوفيق بين احتياجات الصناعة في القطاعات التي لديها القدرة على زيادة الصادرات والمساهمة في التنوع الاقتصادي وصل مهنات الباحثين عن عمل، حيث تؤكد هذه الأمثلة من المشروعات مدى نجاح البرنامج وحاجة الدول العربية إلى الاستعانة به للمساهمة في جهود تنمية الصادرات والمبادلات التجارية بصفة عامة والتي تواجه عدة تحديات ومنافسة شرسة في الأسواق الخارجية.

ولفتت جامع إلى أن مصر بذلت عدداً من الجهود في تصميم المرحلة الثانية من البرنامج حيث استضافت خلال شهر أكتوبر ٢٠١٩ في القاهرة ورشة العمل الخاصة «بنظرية التغيير لبرنامج الافتياس» تحت إشراف الوزارة التجارة والصناعة وذلك بمشاركة نخبة متميزة من خبراء التجارة الدولية والمنظمات الدولية الإقليمية وممثلي القطاع الخاص، حيث كانت هذه الورشة نقطة انطلاق لتصميم المرحلة الثانية بتحديد أولويات التجارة الخارجية في المنطقة العربية وترتيب أولوياتها، مشيرة إلى أن مصر اعتمدت مع بقية الدول العربية وثيقة المرحلة الثانية من البرنامج خلال شهر أبريل من العام الماضي، بعد أن تم توقيعها لتراعي أولويات الدول العربية لمواجهة الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على تجارتها الخارجية.

ومن جانبه أكد المهندس/ هاني سالم سنبل، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ان جائحة كورونا أظهرت بوضوح أن التحديات التي يواجهها العالم اليوم لا تعترف بالحدود، وأن التعاون هو مفتاح التغلب عليها. وفي هذا السياق، يوفر الافتياس ٢٠٠، كبرنامج إقليمي، منصة مناسبة لمختلف الشركاء التنمويين للتعاون بشكل مباشر من أجل تحقيق الأهداف المشتركة بفعالية أكبر. ودعا الرئيس التنفيذي من الدول المانحة والمنظمات الدولية التنمويين للاضطلاع على البرنامج «لتحقيق ما نصبوا إليه من أهداف لمواجهة التحديات لضمان حياة أفضل لشعوب منطقتنا العربية».

وأشار إلى انه تم تصميم المرحلة الثانية من برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (افتياس ٢٠٠)، من قبل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عام ٢٠٢٠، وذلك بعد الانتهاء من تنفيذ مرحلته الأولى بنجاح عام ٢٠١٨. وتمت عملية تصميم برنامج الافتياس ٢٠٠ بالإعتماد على الدروس المستفادة من المرحلة الأولى ونتائج التشاور مع الدول العربية والمنظمات الدولية ذات الصلة. ويتمثل الهدف العام للبرنامج في «خلق بيئة أكثر شمولاً للتجارة الدولية في المنطقة العربية من خلال خلق فرص العمل، وبالتالى الافتياس ٢٠٠ بشكل خاص على خلق فرص عمل للشباب والنساء، وبالتالى التخفيف من الأثر السلبي لجائحة كورونا في المنطقة العربية، والمساهمة في الاستقرار وتخفيف ضغوط الهجرة، لافتة إلى أنه سيتم إطلاق البرنامج يومي ٢٩ و ٣٠ يونيو ٢٠٢١، حيث سيستمر تنفيذه لمدة خمس سنوات.

وخلال لقائها بمستثمري منطقتي الشروق والصفاء نيفين جامع: الباب مفتوح امام الصناعة المحلية للمساهمة في توفير احنياجان مبادرة حياة كريمة

واللواء محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية وعدد من نواب مجلسي الشعب والشيوخ.

ولفتت الوزيرة الى حرص الوزارة على استغلال كافة مساحات الاراضي الشاغرة في مختلف المناطق الصناعية لتحقيق الاستغلال الأمثل من هذه الاراضي وبما يعود بالنفع على المصنعين ويتيح الفرصة للمزيد من المستثمرين لبدء مشروعاتهم، مشيرة الى ان الوزارة تعمل حاليا علي مراجعة منظومة تخصيص الأراضي الصناعية التي تم تخصيصها خلال السنوات الماضية للأنشطة الصناعية بهدف التأكد من كفاءة معدلات التنفيذ ومدى جدية المستثمرين في تنفيذ الأنشطة المستهدفة وذلك لتحقيق الاستغلال الأمثل من هذه الاراضي.

وفي ردها على استفسار احد المستثمرين بشأن امكانية دخول قطاعات جديدة للاستفادة من منظومة المساندة التصديرية، اوضحت الوزيرة ان الحكومة بصدد الانتهاء من اعداد البرنامج الجديد للمساندة التصديرية، مشيرة الى امكانية ادراج بعض القطاعات الصناعية في البرنامج الجديد والتي لم تكن تستفيد من المساندة التصديرية من قبل وبصفة خاصة تلك الصناعات التي تتميز بارتفاع نسبة المكون المحلي في منتجاتها.

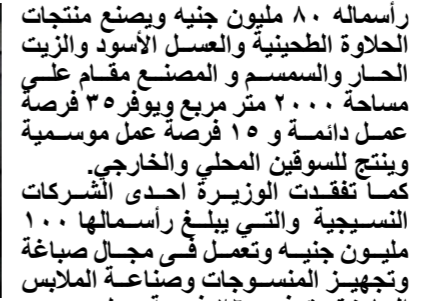


أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الوزارة على مشاركة المصانع المصرية في مبادرة حياة كريمة والتي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي لتحسين مستوى معيشة القرى الريفية وتحقيق التنمية المستدامة بجميع أنحاء الجمهورية خاصة في ظل توجيهات الرئيس بأن يتم تلبية كافة احتياجات تنفيذ المبادرة من خلال الصناعة المحلية، لافتة الى الباب مفتوح حاليا امام الصناعة المحلية للانضمام للمبادرة من خلال التسجيل لدى مركز تحديث الصناعة الذي يقوم حالياً بحصر الطاقات التصنيعية في عدد من القطاعات المستهدف مشاركة في المبادرة.

وقالت الوزيرة ان المبادرة تمثل فرصة متميزة للصناعة الوطنية حيث ستسهم في تشغيل المصانع بكامل طاقتها الانتاجية، كما تمثل فرصة لدخول استثمارات جديدة في السوق المحلي فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة للشباب.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي عقدهت الوزيرة مع عدد من مستثمري منطقتي الشروق والصفاء الصناعيتين علي هامش جولة الوزيرة التفقدية لمنطقة الشروق الصناعية بالخانكة بمحافظة القليوبية، شارك في الاجتماع اللواء عبد الحميد الهجان محافظ القليوبية،

وزيرة التجارة والصناعة ومحافظ القليوبية ينفقدان ٧ مصانع بمنطقة الشروق الصناعية بالخانكة في مجالات الصناعات الغذائية والنسيجية والمعدنية والاثاث والسيراميك ومستحضرات التجميل



٧ أفران وتوفر ٣٥١٤ فرصة عمل وتنتج للسوق المحلي والعالمى.

ومن جانبه أكد اللواء عبد الحميد الهجان محافظ القليوبية حرص المحافظة على الارتقاء بمنظومة الخدمات المقدمة للقطاع الصناعي والارتقاء بالبنية التحتية لمختلف المناطق والتجمعات الصناعية والتي تشمل تطوير الطرق وتوفير الكهرباء والصرف الصحي والصناعي، مشيراً الى ان هناك ٣,٦ فدان بمدينة بنها يمكن استغلالها كمشروعات صناعية مرفقة للشباب بمختلف القطاعات الصناعية.

وأوضح ان المحافظة حريصة أيضاً على التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة وكافة اجهزتها التابعة لتقنين اوضاع المصانع غير المرخصة لدمجها في المنظومة الرسمية وتحقيق التوافق مع متطلبات الاشتراطات البيئية والدفاع المدني، الامر الذي يسهم في زيادة معدلات انتاجية هذه المصانع وتوفير المزيد من فرص العمل امام ابناء المحافظة.

وقالت الوزيرة ان الوزارة حريصة على النهوض بمختلف القطاعات الصناعية لتغطية احتياجات السوق المحلي وتوفير فرص العمل اللائقة والمنتجة والتصدير للأسواق الإقليمية والعالمية، مشيرة الى ان الوزارة لا تدخر جهداً في مد جسور التواصل مع كافة المنشآت الصناعية والإنتاجية المنتشرة في مختلف محافظات الجمهورية وتقديم كافة أوجه الدعم لتنميتها والارتقاء بجودة منتجاتها بهدف تعزيز قدرتها التنافسية وزيادة القيمة المضافة للمنتج المصري.

وأضافت جامع ان الوزارة حريصة على تعظيم الاستفادة من كافة القطاعات الإنتاجية المتوفرة في كافة أنحاء الجمهورية والسعي لحل كافة التحديات التي تواجهها لزيادة مساهمتها في الاقتصاد القومي.

ولفتت الى حرص الوزارة على دمج كافة الكيانات الإنتاجية لمنظومة الاقتصاد الرسمي بهدف مساعدتها على النفاذ للبرامج التمويلية والتدريبية والتسويقية التي تتيحها الدولة وكذا تمكينها من المشاركة في المعارض الداخلية والخارجية والتصدير للأسواق الدولية.

وقد قامت الوزيرة خلال الجولة بتفقد ٧ مصانع بمنطقة الشروق الصناعية بالخانكة تعمل في مجالات المنتجات الغذائية والصناعات النسيجية ومستحضرات التجميل والزجاج واللفائف المعدنية والورق والسيراميك، كما عدت الوزيرة اجتماع موسع مع مستثمري منطقة الشروق الصناعية وذلك بمقر المبنى الإداري بمنطقة الصفاء الصناعية.

وقد استهلقت الوزيرة الجولة التفقدية بزيارة مصنع لانتاج الحلاوة الطحينية والذي يبلغ رأسماله ٨٠ مليون جنيه ويصنع منتجات الحلاوة الطحينية والعسل الأسود والزيوت الحار والسمسم والمصنع مقام على مساحة ٢٠٠٠ متر مربع ويوفر ٣٥ فرصة عمل دائمة و ١٥ فرصة عمل موسمية وينتج للسوق المحلي والخارجي.

كما تفقدت الوزيرة احدى الشركات النسيجية والتي يبلغ رأسمالها ١٠٠ مليون جنيه وتعمل في مجال صياغة وتجهيز المنسوجات وصناعة الملابس الجاهزة وتوفر ٢٦٠ فرصة عمل.

وتفقدت جامع مصنعاً لانتاج مستحضرات التجميل والمنظفات والذي يعمل في مجالات تصنيع وتعبئة وتغليف مستحضرات التجميل والمنظفات ويبلغ رأسماله ٣٥ مليون جنيه ويوفر ٣٥ فرصة عمل.

كما قامت الوزيرة بتفقد احدى الشركات المنتجة للزجاج والتي يبلغ رأسمالها ١٠٠ مليون جنيه وتوفر ١١٠ فرصة عمل وتعمل في مجال تصنيع أدوات المائدة الزجاجية وتصدر منتجاتها لأسواق الدول العربية والتي تشمل الأردن وفلسطين ولبنان وسوريا وليبيا وتونس والمغرب والجزائر واليمن.

وتفقدت جامع أيضاً شركة لصناعة المشايات والأرفف واللفائف المعدنية والتي يبلغ رأسمالها ١٠٠ مليون جنيه وتوفر ١٢٠ فرصة عمل، إلى جانب تفقد مصنعاً لانتاج الورق والذي يبلغ رأسماله ١٠٠ مليون جنيه وفي نهاية جولتها التفقدية قامت الوزيرة بتفقد احدى شركات الخزف والتي تنتج منتجات السيراميك والأدوات الصحية ويبلغ رأسمالها ٣٠٠ مليون جنيه ويوجد بها ١١ خط إنتاج

قامت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة برفاقها اللواء عبد الحميد الهجان محافظ القليوبية بتفقد عدد من المصانع بمنطقة الشروق الصناعية بالخانكة بمحافظة القليوبية، وقد شارك في الجولة اللواء محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية والمهندس/ محمود محرز رئيس شركة القاهرة للاستثمار الصناعي والعمراني والسيد/ حاتم العشري مستشار الوزارة للاتصال المؤسسي والمهندس/ محمد انور رئيس الجهاز التنفيذي للمشروعات الصناعية إلى جانب عدد من قيادات محافظة القليوبية.

و نصد قراراً باسمرار فرض رسم صادر على قصاصات وفضلات وخرق وأسما الأقمشة القطنية والقطنية المخلوطة بواقع ٣ آلاف جنيها للطن لمدة عام



الصناعة الوطنية في هذا القطاع، مشيراً إلى ان القرار صدر بعد استطلاع رأي كل من المجلس التصديري للغزل والمنسوجات والمفروشات والمجلس التصديري للملابس الجاهزة، كما ستتم مراجعة القرار سنويا لتقرير مدى إمكانية استمراره أو تعديله.

أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً باستمرار العمل بالقرار الوزاري الخاص بفرض رسم صادر على قصاصات وفضلات وخرق وأسما الأقمشة القطنية والقطنية المخلوطة بواقع ٣ آلاف جنيها للطن فيما عدا قصاصات وفضلات وخرق وأسما الأقمشة الجينز، وذلك لمدة عام من نشر القرار بالوقائع المصرية.

وبموجب القرار سيتم استمرار فحص الرسائل المصدرة من قصاصات وفضلات وخرق وأسما الأقمشة الجينز والبوليستر من خلال لجنة تضم ممثلين عن مصلحة الجمارك والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وذلك للتأكد من عدم احتوائها على قصاصات وفضلات وخرق وأسما الأقمشة القطنية أو القطنية المخلوطة.

كما تضمن القرار عدم سريان هذا الرسم على الرسائل المصدرة إلى المشروعات الإنتاجية المقامة بالمناطق الحرة داخل جمهورية مصر العربية وفي حدود الكميات التي توافق عليها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وقال السيد/ إبراهيم السجيني مساعد وزيرة للشؤون الاقتصادية والمشرف على قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية إن القرار يستهدف توفير احتياجات المصانع التي تعمل في مجال إعادة تدوير القصاصات بأسعار مناسبة، فضلاً عن المساهمة في تعميق

وزيرة التجارة والصناعة تعقد إجتماع موسع مع مديري المراكز التكنولوجية لبحث خطط تطويرها وتعزيز دورها في خدمة القطاع الصناعي



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الوزارة على تطوير المراكز التكنولوجية باعتبارها أحد الأذرع الفنية للوزارة للارتقاء بالصناعة الوطنية من خلال نقل وتوطين التكنولوجيات الصناعية المتطورة وتعميق التصنيع المحلي وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية المصرية وبما يسهم في توفير احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الإقليمية والعالمية.

جاء ذلك خلال اللقاء الموسع الذي عقده الوزير مع مديري المراكز التكنولوجية بالوزارة حيث تناول اللقاء الوضع الحالي للمراكز والخطط المستقبلية لتطويرها وتعزيز دورها في الارتقاء بالصناعة الوطنية، حضر اللقاء اللواء/ حافظ حسن مساعد وزيرة للشؤون المالية والإدارية ونظم المعلومات والسيدة/ حنان سلام مستشار وزيرة للتطوير المؤسسي والسيد/ أحمد رضا معاون وزيرة لشؤون الصناعة.

وقالت جامع ان الوزارة ستعمل خلال المرحلة المقبلة على رفع كفاءة وتأهيل المراكز التكنولوجية وفق أحدث التكنولوجيات الدولية وتزويدها بالكوادر الفنية المؤهلة في مختلف المجالات بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للقطاع الصناعي، مشيرة إلى أهمية ربط المراكز بالقطاعات الصناعية لضمان استفادتها من خدمات المراكز والعمل على تطوير منظومة الخدمات المقدمة لمجتمع الأعمال.

وأشارت الوزيرة إلى أهمية تنسيق الجهود والتكامل بين المراكز التكنولوجية وأجهزة الوزارة المختلفة لتعزيز الاستفادة من هذه الكيانات في خدمة قطاع الصناعة، مشيرة إلى أنه سيتم العمل خلال المرحلة المقبلة على اعتماد كافة المعامل التابعة للمراكز التكنولوجية من خلال المجلس الوطني للاعتماد (إبجك) بهدف زيادة ثقة الجهات المستفيدة من الخدمات التي تقدمها المراكز.

وأوضحت جامع ان الوزارة يتبعها ١٣ مركز تكنولوجي تعمل في قطاعات الصناعات الغذائية وصناعات البلاستيك والأثاث والموضة والحلي والجلود بالإضافة الي الانتاج الانظف وتحسين الجودة والانتاجية ومواد البناء والصناعات الهندسية والتعدينية

قرار وزاري بتعديل رسم الصادر على صامرات الاسمدة الأزوتية بواقع ٦٠٠ جنيها للطن لمدة عام



أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً باستمرار فرض رسم صادر على صادرات الأسمدة الأزوتية المنصوص عليه بالقرار الوزاري رقم ٥٩ لسنة ٢٠٢١ على أن تعدل فئة الرسم لتكون بواقع ٦٠٠ جنيها للطن.

وقالت الوزيرة إن القرار- الذي يعمل به لمدة عام اعتباراً من تاريخ نشره بالوقائع المصرية- جاء نتيجة للمتابعة الدورية التي تجريها أجهزة الوزارة للأسعار العالمية للأسمدة حيث تلاحظ حدوث ارتفاع كبير في الاسعار خلال شهري يناير وفبراير الماضيين، حيث بلغ متوسط العالمي للأسمدة الأزوتية حوالي ٣٧٠ دولار للطن مقابل ٢٣٠ دولار خلال عام ٢٠٢٠ وهو الأمر الذي استوجب إعادة النظر في الرسم المقرر.

وأشارت جامع الى ان رسم الصادر المقرر على الأسمدة الأزوتية ينظم عمليات تصديرها ويوفر الحصص الشهرية المقررة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لتلبية احتياجات السوق المحلي وتسهيل حصول الفلاح على الكميات اللازمة للزراعة.

البرنامج الجديد للمساندة التصديرية خطوة جديدة على طريق تعميق الصناعة الوطنية وزيادة صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة



في إطار توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي للاهتمام بملف تنمية الصادرات المصرية بما يساهم في فتح أسواق جديدة للصادرات بالخارج والحفاظ على الأسواق القائمة، تعكف الحكومة المصرية حاليا على الانتهاء من إعداد البرنامج الجديد للمساندة التصديرية ورد الأعباء الذي يتسم بالمرونة ويحقق توافق المصنعين والمصدرين بما يساهم في زيادة حجم الصادرات خلال المرحلة المقبلة.

* محاور البرنامج الجديد

- وقالت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان البرنامج الجديد للمساندة التصديرية يقوم على ٥ محاور أساسية هي:
- تعميق الصناعة الوطنية وتنمية الصعيد والمناطق الحدودية
- مساندة المشروعات المقامة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس
- تنمية صادرات المشروعات الصغيرة وتعزيز نفاذ الصادرات المصرية لأسواق دول القارة الأفريقية والاسواق الجديدة
- بالإضافة الى مساندة الشحن البري والبحري والجوي للصادرات
- تحقيق زيادة في الصادرات ودعم البنية الأساسية للتصدير

* أهداف البرنامج الجديد

وأوضحت الوزيرة أن البرنامج الجديد يستهدف تحقيق طفرة نوعية في معدلات التصدير وعدم حدوث انخفاض في الصادرات المصرية الناتج عن تفشي وباء فيروس كورونا عالميا وتحقيق زيادة جوهرية في الصادرات المصرية باعتبارها رافدا أساسيا للنقد الاجنبي وقاطرة النمو لصناعات مصرية ذات قدرة تنافسية عالية في الاسواق العالمية، مشيرة الى ان اهداف البرنامج الجديد تتضمن أيضاً رفع معدلات تشغيل العمالة في الصناعات المختلفة لاستيعاب الطاقات الاضافية نتيجة توقف بعض الانشطة الاقتصادية، وتحقيق نقلة جوهرية في الاستثمارات المحلية والاجنبية في الصناعات المختلفة على نحو يستوعب المتغيرات الاقتصادية الناجمة عن تفشي وباء كورونا عالميا بالإضافة الى تعميق الصناعة الوطنية ورفع مستويات الجودة للمنتج المصري فضلا عن ربط المنتج المصري بسلاسل التوريد العالمية وخلق جيل جديد من المصدرين

وأشارت جامع الى اهتمام القيادة السياسية والحكومة بملف تنمية الصادرات المصرية للأسواق الخارجية باعتبارها المحرك الرئيسي لعدد كبير من القطاعات الانتاجية بالاقتصاد المصري، لافتة الى ان برنامج مساندة الصادرات الجديد يعكس التوجهات الحالية للدولة المصرية لتنمية وتطوير الصناعة الوطنية وزيادة الصادرات المصرية للأسواق العالمية الى جانب تخفيف تأثير

التداعيات السلبية لفيروس كورونا المستجد «كوفيد ١٩» على كافة القطاعات الانتاجية، فضلا عن دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ولفتت الوزيرة الى انه جاري حالياً التوصل الى توافق كامل على البرنامج الجديد من كافة الجهات المعنية ليحقق اهدافه المرجوة على قطاعي الصناعي والتصدير، مشيرة الى حرص الوزارة على فتح المزيد من الاسواق الجديدة امام الصادرات المصرية خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد العالمي جراء انتشار فيروس كورونا

وكانت الوزيرة قد عقدت مطلع شهر مارس الماضي لقاء موسعاً مع رؤساء المجالس ا لتصدير لرياسة لاستعراض الملامح الرئيسية للبرنامج الجديد لمساندة الصادرات ورد الاعباء تمهيداً لعرضه على الدكتور/ مصطفى مديبولي رئيس مجلس الوزراء لإقراره وتطبيقه على الشحنتات المصدرة اعتباراً من ١ يوليو

٢٠٢٠، وذلك بحضور الدكتورة جيهان صالح المستشار الاقتصادي لرئيس مجلس الوزراء والمهندس/ حسام عبد العزيز مستشار رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية والدكتورة/ امانى الوصال الرئيس التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات.

وطالب رؤساء المجالس التصديرية بأهمية مراعاة البرنامج الجديد لمساندة الصادرات لمشكلات كل مجلس على حدة، الى جانب أهمية دعم المشاركة في المعارض الداخلية والخارجية والافتراضية، كما طالبوا بأهمية تحقيق استقرار تشريعي للقطاع الصناعي للتمكن من استكمال المشروعات الى يتطلب تنفيذها عدة سنوات.



ردود أفعال المصدرين بشأن البرنامج الجديد

تنوعت ردود أفعال المصدرين تجاه البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية ما بين ترقب وتفاؤل في قدرة البرنامج الجديد على إعطاء دفعة للصادرات المصرية وحل مشكلات كل قطاع على حدة، وقدرته على تلافي العقبات التي ظهرت بالبرنامج السابق



مبادرة «السادات النقدي» دفعة ثانية للصناعة والتصدير

محمود كبدلاني - نقود معدلات النمو وتوفر احتياجات الأسواق الداخلية وتعد من الامتداد وتوفر العملة الصعبة

محمود ياسين - تيسر على المؤسسات المصدرة وتدعم توجهات الدولة في التنمية المستدامة

يعد الإعلان عن إطلاق المرحلة الثانية من مبادرة «السادات النقدي» من قبل وزير التجارة والصناعة نيفين جامع، خطوة جديدة في دعم الصادرات المصرية، حيث تشمل المبادرة دعم المصدرين في مواجهة التحديات العالمية الناتجة عن تفشي وباء فيروس كورونا، من خلال توفير قروض تمويلية للمصدرين في مختلف القطاعات الإنتاجية، وذلك بهدف تعزيز قدراتهم التنافسية في الأسواق العالمية، وتحقيق نمو مستدام للصناعة المصرية.

وأشارت نيفين جامع إلى أن المبادرة تهدف إلى توفير السيولة النقدية للمصدرين، مما يساهم في زيادة حجم الصادرات المصرية، وتعزيز دورها كمحرك رئيسي للاقتصاد الوطني. كما أكدت على أهمية دعم القطاع الصناعي في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال توفير حلول تمويلية مرنة تلبي احتياجات المصدرين في مختلف القطاعات الإنتاجية.

وأخيراً، فإن مبادرة «السادات النقدي» تأتي في إطار الجهود المبذولة من قبل الحكومة المصرية لدعم الصادرات المصرية، وتحقيق نمو مستدام للصناعة المصرية، وتعزيز دورها كمحرك رئيسي للاقتصاد الوطني.

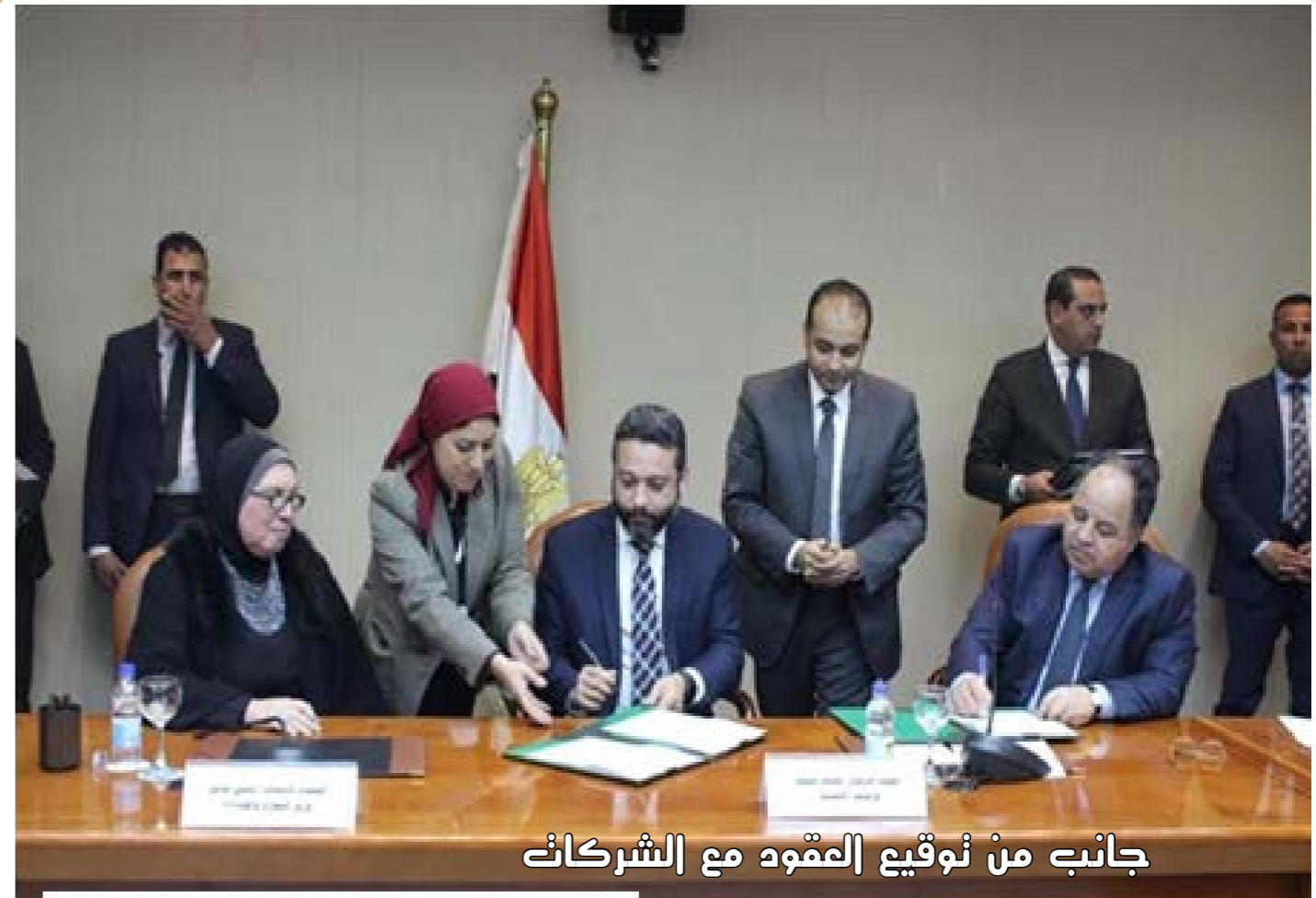
جانب من توقيع متأخرات الشركات المصدرة



الصناعة، وتحفيز الإنتاج، وتعظيم القدرات الإنتاجية، وتوسيع القاعدة التصديرية على النحو الذي يُساعد في تحريك عجلة الاقتصاد، ورفع معدلات النمو، وخلق فرص عمل جديدة

الصندوق في الحصول على أراضي صناعية كمقاصة لمستحقاتهم في الصندوق. - مبادرة الشحن الجوي التي استفادت منها شركة مصر للطيران. • وفي إطار السداد الفوري للمستحقات بنسبة ٨٥٪ من إجمالي مستحقات المصدرين لدى الصندوق فقد تم تخصيص مبلغ ٢٠ مليار جنيه لخدمة أهداف المبادرة خلال الفترة من أكتوبر حتى ديسمبر ٢٠٢٠، وقد بلغ إجمالي ما تم صرفه خلال تلك الفترة نحو ١٣,٢ مليار جنيه وبلغ إجمالي عدد الشركات المتقدمة للمبادرة ١٥٨٠ شركة موزعة على البرامج المختلفة، كما بلغ عدد الشركات التي تم إصدار شهادات لها ١١٢٥ شركة، ونتيجة تزايد الإقبال من قبل الشركات للاستفادة من المبادرة فقد تم مد فترة التقديم للاستفادة من المبادرة حتى نهاية فبراير الماضي لتوسيع نطاق الشركات المستفيدة، وقد استحوذ قطاع الصناعات النسيجية على نحو ٢٩٪، وقطاع الصناعات الهندسية على نحو ١٩٪، وقطاع الصناعات الغذائية على ١٦٪، وقطاع الصناعات الكيماوية على ١١٪، والحاصلات الزراعية ٩٪ من مخصصات المبادرة. • وفيما يخص مبادرة السداد الفوري، أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية إن رد الأعباء التصديرية المتأخرة للشركات المصدرة لدى صندوق تنمية الصادرات، يسهم في تشجيع

جهود الحكومة لرد الأعباء التصديرية



جانب من توقيع العقود مع الشركات

650 شركة طلبت الاستفادة من السداد النقدي الفوري منذ أول نوفمبر

«المالية»: إقبال كبير على المبادرة لمستحقات المصدرين المتأخرة لدى «تنمية الصادرات»

كتبت - أحمد يعقوب

وزير التجارة والمالية: ١٥٨٠ شركة تقدمت للاستفادة من مبادرة «السداد النقدي الفوري» للمساندة التصديرية

رئيس البنك المصري لتنمية الصادرات: 23 مليار جنيه للمصدرين

4 بنوك تتفق مع المركزي والمالية على سداد 23 مليار جنيه للمصدرين

الإقبال على سداد 85٪ من مستحقات المصدرين مقدما

650 شركة تقدمت للاستفادة من المبادرة

337 شركة استفادت من المبادرة

153 شركة استفادت من المبادرة

15٪ نسبة عائد

7 مليارات للمصدرين

مضاعفة الصادرات

وزير التجارة والمالية: ١٥٨٠ شركة تقدمت للاستفادة من مبادرة «السداد النقدي الفوري» للمساندة التصديرية

«جامع»: اختيارية لمن يرغب... و«معيط»: خصم ١٥٪ «نسبة عادية»

500 entreprises exportatrices vont décaisser leurs cotisations mi-décembre

Le ministre des Finances, Mohamed Maait, a confirmé que 1 580 entreprises exportatrices ont demandé de profiter de l'initiative de «paiement immédiat en espèces» des arriérés en espèces de tous les arriérés aux exportateurs avec le Fonds de développement des exportations, que l'Etat fournit aux entreprises exportatrices.

Le ministre du Commerce, Niveen Samir, a noté que cette initiative répondait aux demandes des exportateurs pour leur fournir des liquidités immédiates.

فرحة في «المجالس التصديرية» بقرار صرف المتأخرات خلال 6 أشهر

مصدرون: السداد الفوري للمستحقات المتأخرة يعزز قدراتها التصديرية

رؤساء المجالس التصديرية يشيدون بدعم الرئيس ومدى إيمانه، لأن يتم تأخير أي مستحقات مرة أخرى

مصدرو القطاع الغذائي يرحبون بتكليفات الرئيس بصرف متأخرات المساندة قبل نهاية العام

رئيس التصدير للصناعات الكيماوية: «الأخبار المسلية» مبادرة «السداد التصديرية».. طوق النجاة للمصدرين المصريين

«رجال الأعمال»: برنامج المساندة الجديد يحقق طفرة في الصادرات

500 entreprises exportatrices vont décaisser leurs cotisations mi-décembre

Le ministre des Finances, Mohamed Maait, a confirmé que 1 580 entreprises exportatrices ont demandé de profiter de l'initiative de «paiement immédiat en espèces» des arriérés en espèces de tous les arriérés aux exportateurs avec le Fonds de développement des exportations, que l'Etat fournit aux entreprises exportatrices.

Le ministre du Commerce, Niveen Samir, a noté que cette initiative répondait aux demandes des exportateurs pour leur fournir des liquidités immédiates.

فيما يتعلق بسداد المستحقات المتأخرة للمصدرين لفتت جامع الى انه قد تم حل هذا الامر جذرياً، حيث أدارت الحكومة هذا الملف بمهنية كبيرة، فقد أطلقت الحكومة على مدار العام الماضي عدة مبادرات بهدف سداد مستحقات المصدرين لدى الصندوق حيث تم صرف ٦,٧ مليار جنيه للشركات المستفيدة بصورة متوازنة مع أكثر من مبادرة تم الإعلان عنها والتي تضمنت: - مبادرة السيد رئيس الجمهورية بصرف نسبة ٣٠٪ من إجمالي المستحقات المتأخرة للمصدرين والتي استفادت منها نحو ٦٠٠ شركة مصدرة كبيرة الحجم، - مبادرة السداد الفوري للمستحقات التي تقل عن ٥ مليون جنيه والتي استفادت منها نحو ١٧٤٥ شركة صغيرة، - مبادرة التسويات الضريبية، والتي استفادت منها نحو ١١٣ شركة، - مبادرة تشجيع الاستثمار المباشر للشركات التي تقدمت ببرامج للاستثمارات الإضافية او التوسعات وقد استفادت منها حوالي

منظمة التجارة العالمية الرقمنة لتسهيل التجارة

عقدت منظمة التجارة العالمية منتدى تحت عنوان «تسريع رقمنة التجارة من خلال تقنية دفتر الأستاذ الموزع»، لبحث آخر التطورات في تقنية «Blockchain» أو سلسلة الكتل، وهي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات التي تعد من بين أحدث موجات الرقمنة، وكيف يمكن للتقنيات الرقمية مثل تكنولوجيا «دفتر الأستاذ الموزع» أن تساعد في معالجة المخاطر وأوجه القصور في سلاسل التوريد العالمية لصالح الجميع.

ويُعرف «دفتر الأستاذ الموزع» على أنه قائمة رقمية أو قاعدة بيانات مشتركة بين العقد في شبكة موزعة، والبلوكتشين هو نوع واحد من دفتر الأستاذ الموزع.

وأشار المنتدى إلى دور الجائحة في إبراز قدم العمليات التجارية التي لا تزال تعتمد إلى حد كبير على التعامل الورقي، وما نتج عنه من عواقب وخيمة على العمليات التجارية في أوقات الإغلاق، مسلطاً الضوء على الحاجة إلى رقمنة هذه العمليات الورقية القديمة بشكل عاجل. وأوضح المنتدى أن الأشهر الـ ١٤ الماضية قد أظهرت أن التحول الرقمي لم يعد أمراً اختيارياً، وإنما مسألة بقاء للعديد من الشركات، ولا سيما الشركات الصغيرة التي تضررت بشدة من الأزمة الحالية،

خاصةً مع وجود حاجة ماسة إلى مصادر جديدة للطلب. وفي سياق متصل، أصدرت منظمة التجارة العالمية منشوراً جديداً، يحمل عنوان «تسريع رقمنة التجارة لدعم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر»، والذي يسعى إلى تحديد بعض التحديات الأكثر إلحاحاً المتعلقة بتمويل التجارة لتلك المؤسسات ويستعرض كيفية تطبيق التكنولوجيات الرقمية لمواجهة هذه التحديات. ومن بين التقنيات التي ناقشها المنشور الحوسبة السحابية، والتعرف الضوئي على الأحرف، وإنترنت الأشياء، وتحليلات البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمومية، وتكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع، وواجهات برمجة التطبيقات.

وسلط المنشور الضوء على الحاجة إلى نهج متعدد الجوانب لإطلاق العنان لإمكانات التقنيات الرقمية لتسهيل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛ بما في ذلك تطوير معايير مقبولة عالمياً وإطار عمل مشترك للاستفادة من البيانات لتقييم مخاطر التمويل بشكل أفضل، ووضع إطار تنظيمي تمكيني يعترف بالتوقعات الإلكترونية والوثائق الإلكترونية، فضلاً عن وجود نظام هوية رقمية عالمي

BLOCKCHAIN

TECHNOLOGY

بالتقنية الجديدة - Blockchain - من قبل الكثيرين باعتبارها مغير اللعبة الكبير في المرحلة المقبلة. وأوضح أنه تم اجراء تحليل لأهمية هذه التكنولوجيا للتجارة الدولية من خلال مراجعة كيفية استخدامها حالياً وكيف يمكن استخدامها في مختلف المجالات التي تغطيها قواعد منظمة التجارة

العالمية. ومن خلال ذلك ، فقد تم تقديم رؤى حول المدى الذي يمكن أن تؤثر فيه هذه التكنولوجيا على التجارة عبر الحدود في السلع والخدمات وفي حقوق الملكية الفكرية. ويتناول المقال أيضاً إمكانات Blockchain لتقليل تكاليف التجارة وتعزيز شفافية سلسلة

التوريد ، فضلاً عن الفرص التي توفرها للمنتجين والشركات على نطاق صغير. ويختتم بمراجعة التحديات المختلفة التي يجب معالجتها قبل أن يمكن استخدام التكنولوجيا على نطاق واسع ويكون لها تأثير كبير على التجارة الدولية.

موثوق به للشركات. وأكد المنشور أهمية سد الفجوة الرقمية وزيادة الوعي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال التعليم. ولقد نشر الكاتب ايمانويل جان مقالا تحت عنوان «هل يمكن لـ Blockchain إحداث ثورة في التجارة الدولية» حيث اشار الى انه تم الترحيب



Egypt Power
For Trading & Agencies S.A.E.

إيجيب باور للتجارة والتوكيلات

تاريخ التأسيس: 1995
تاريخ الحصول على العلامة: 2017
عدد الأفرع: 1
نوع المنتج: الأوتوبيسات - المقطورات - الميني باص - رفع كفاءة السيارات.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير
الموقع الإلكتروني: <https://www.egypt-power.com>

تعمل شركة إيجيب باور للتجارة والتوكيلات في مجال صناعة الأوتوبيسات على شاسيهات إنترناشيونال حمولة 51 راكب والمزودة بكافة التجهيزات.
كما تعمل أيضا في مجال صناعة أنصاف المقطورات بكافة تجهيزاتها (سطح - صندوق - تنك - الخ.)
المنشأة حاصل على شهادة الجودة: ISO 9001:2015, ISO 45001:2018

adco
ادكو

الاسكندرية للكيماويات والمنظفات - ادكو

تاريخ التأسيس: 2003
تاريخ الحصول على العلامة: 2018
عدد الأفرع: 12
نوع المنتج: المنظفات الصناعية - مواد العناية بالمنزل - مواد العناية بالمنسوجات - المطهرات - مواد العناية بالسيارات.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير
الموقع الإلكتروني: <http://www.adcoegypt.com>

تعد شركة الاسكندرية للكيماويات والمنظفات - ادكو من الشركات الرائدة في صناعة منتجات العناية بالمنزل والعناية بالملابس ومنتجات العناية الشخصية والعناية بالسيارات والعناية بالمؤسسات وذلك على مستوى الدول العربية وأفريقيا وبعض الدول الأوروبية كذلك تقدم الشركة خدمة العناية للغير في مختلف مجالات المنظفات ومنتجات العناية بالسيارات المختلفة للعديد من الشركات العالمية.
المنشأة حاصل على شهادة الجودة: ISO 9001:2015, ISO 45001:2018, ISO 14001:2015

ACETO Industries

شركة أسيتو الصناعية

تاريخ التأسيس: 1973
تاريخ الحصول على العلامة: 2021
عدد الأفرع: 2
نوع المنتج: لوحات ضغط منخفض ومتوسط - لوحات تحكم - جميع أنظمة التحكم عن بعد - الخزانات والمواسير الصلب.
السوق المستهدف: قطاع البنية التحتية
الموقع الإلكتروني: <https://aceto-industries.com>

تعد أسيتو الصناعية واحدة من الشركات الرائدة في مصر التي قدمت بصمة متميزة في الكثير من المشروعات والعلاقة في مصر على مدار ثلاثين عاما وتتميز بخبراتها الواسعة في مجال الكهرباء والنظم الهندسية وأنظمة القياس والتحكم.
إيمانًا من الشركة بشعار صنع في مصر قامت بتصنيع لوحات الضغط المنخفض والمتوسط ولوحات الربط الحلقي وسكابين العزل محافظة على أعلى معايير الجودة الشاملة.
المنشأة حاصل على شهادة الجودة: ISO 9001:2015, ISO 45001:2018



علامة الجودة «بكل فخر صنع في مصر» هي ملكية حصرية لوزارة التجارة والصناعة تم إطلاقها عام ٢٠١٦ تمنح بواسطة مركز تحديث الصناعة للمنشآت الصناعية من القطاعين الخاص والحكومي التي تطبق معايير الجودة الشاملة لتمييز منتجاتها عالية الجودة.. مدة صلاحية العلامة عامان من تاريخ منحها ويتم التجديد بعد إعادة التقييم.. إجمالي عدد المصانع التي تقدمت لمركز تحديث الصناعة وتعافتد للحصول على العلامة ٣١٦ مصنع، إجمالي المصانع التي تم تقييمها ٢٦٤ مصنع، وإجمالي عدد المصانع التي تم منحها العلامة ٢١٤ مصنع، وتم رفض ٥٠ مصنع لم يتمكن من التوافق مع المعايير الخاصة لمنح العلامة، وقد تم إصدار تقرير كامل لتلك المصانع يُظهر نقاط عدم التطابق وفرص التحسين المتاحة حتى يستنى لهم العمل على معالجتها وتقدم مره أخرى ٢١ مصنع بطلبات للمركز بعد توفيق أوضاعها وتم إعادة التقييم.. سنقوم بعرض نبذة مختصرة عن عدد من المنشآت الحاصلة على العلامة في مجالات متنوعة.

venous

المصرية الأفريقية للمنتجات الورقية - فينوس

تاريخ التأسيس: 2005
تاريخ الحصول على العلامة: 2017
عدد الأفرع: 1
نوع المنتج: منتجات المناديل الورقية.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير
الموقع الإلكتروني: <http://venoustissue.com>

تأسست الشركة المصرية الأفريقية للمنتجات الورقية - فينوس عام 2005 للعمل في مجال صناعة المنتجات الورقية (المناديل) والتي تتميز بتنوع منتجاتها وجودتها الفائقة حيث أن الشركة تمتلك من الخبرات ما يؤهلها للمنافسة في الأسواق العربية والأفريقية والمحلية بالإضافة إلى السوق المحلي.
المنشأة حاصل على شهادة الجودة: ISO 9001:2015, ISO 45001:2018, GMP

النمر للبلاستيك

تاريخ التأسيس: 2010
تاريخ الحصول على العلامة: 2019
عدد الأفرع: 1
نوع المنتج: الأكياس والشنط البلاستيكية والأقمشة غير المنسوجة.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير
الموقع الإلكتروني: <http://www.adcoegypt.com>

تعد شركة النمر للبلاستيك التي تأسست عام 2010 بالمنطقة الصناعية غرب طهطا بمحافظة سوهاج من الشركات الرائدة في مجال إنتاج وتعبئة وتغليف المنتجات من البلاستيك بجميع أنواعه السادة والمطبوع والأكياس الهاي دينستي والنايلون والسلوفان والأورينت والموتوليز والأقمشة غير المنسوجة كما أنها حاصل على شهادة الأكياس صديقة البيئة.
المنشأة حاصل على شهادة الجودة: ISO 9001:2015, ISO 45001:2018, ISO 14001:2015

MEG
Medical Engineering Group

المجموعة الطبية الهندسية - MEG

تاريخ التأسيس: 1996
تاريخ الحصول على العلامة: 2020
عدد الأفرع: 2
نوع المنتج: حضانات الأطفال - أجهزة العلاج الضوئي - أجهزة تدفئة للأطفال المبتسرين.
السوق المستهدف: السوق الداخلي والتصدير
الموقع الإلكتروني: <http://megegypt.com>

المجموعة الطبية الهندسية شركة مساهمة مصرية رائدة في مجال صناعة المعدات الطبية بأعلى جودة وأفضل أداء. وقد بدأت نشاطها عام 2005 منطلقا من أعمال البحث والتطوير لتضع التصميمات الأولية لحضانات الأطفال، وبعد جهد وسعي جاد تم إصدار النماذج الأولية للمنتج ثم إنتاج أول حضانة في العام 2008 للعمل في المستشفيات العامة بعد اجتياز كافة الاختبارات الفنية ولم تتوقف الشركة عند هذا النجاح حيث انتهت مؤخرا من تصميم وإنتاج ثاني منتجاتها وهو جهاز العلاج الضوئي.
المنشأة حاصل على شهادات الجودة: ISO 9001:2015, ISO 13485



• يضم قطاع الحرف التراثية والإبداعية نحو ٢٥٠ تجمعاً بإجمالي ١٢٠ حرفة يعمل بها ما يقرب من ٢ مليون عامل، فضلاً عن الخدمات المرتبطة بالترويج والتسويق لهذه المنتجات في الأسواق الخارجية، حيث بلغ إجمالي صادرات القطاع خلال العام الماضي نحو ٢٠٨ مليون دولار



• قامت الهيئة العامة للتنمية الصناعية بتسليم ٥١ وحدة صناعية كاملة التجهيزات لعدد ٢٣ مستثمر بمجمع الصناعات الصغيرة بمدينة المحلة الكبرى بالغربية

• بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والسويد خلال عام ٢٠١٩ نحو ٧٣٤ مليون دولار وتأتي السويد في المرتبة ٤٠ في قائمة أكبر الدول المستثمرة في مصر حيث بلغت الاستثمارات السويدية في مصر حتى نهاية شهر مايو من عام ٢٠٢٠ حوالي ١٤٢ مليون دولار في عدد ١٨٠ شركة.

• حققت صادرات قطاع الغزل والنسيج والمفروشات والملابس الجاهزة ٢,٧ مليار دولار خلال العام الماضي



• حققت صادرات قطاع الصناعات اليدوية خلال شهر يناير (٢٠٢١) ٢١ مليون دولار مقارنة بنحو ١٥ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة ٤٥٪.



• حققت صادرات قطاع الصناعات الطبية خلال شهر يناير (٢٠٢١) ٥٦ مليون دولار مقارنة بنحو ٣٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة ٧٩٪.



• حققت صادرات قطاع الطباعة والتغليف خلال شهر يناير (٢٠٢١) ٥٦ مليون دولار مقارنة بنحو ٤٣ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة ٢٩٪.



• حقق الميزان التجاري بين مصر والأردن خلال الفترة من يناير حتى نوفمبر ٢٠٢٠ فائضاً لصالح مصر بقيمة ٣٤٨,٥ مليون دولار مقارنة بنحو ٢٩٩,٨ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩ بنسبة زيادة بلغت ١٦,٢٪.



• بلغ حجم التبادل التجاري السلعي بين مصر والأردن خلال الفترة من يناير - نوفمبر ٢٠٢٠ نحو ٥٦٥,٩ مليون دولار مقارنة بنحو ٥٣٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩ محققاً نسبة زيادة قدرها ٦,٣٪ وحققت الصادرات السلعية المصرية خلال نفس الفترة نسبة زيادة قدرها ٩,٩٪ حيث بلغت ٤٥٧,٢ مليون دولار مقارنة بنحو ٤١٦ مليون دولار.

في إطار استعدادات الحكومة للانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة .. حزمة من الحوافز للموظفين المنقلين للعمل بالعاصمة رئاسة مجلس الوزراء : العمل بالعاصمة الإدارية نقلة نوعية على كافة المستويات

أقر مجلس الوزراء في جلسته رقم (١٣٥) المنعقدة برئاسة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٠ حزمة من الحوافز للموظفين المنقلين للعمل بالعاصمة الإدارية الجديدة ، حيث تم التوجيه بإجراء استطلاع رأي للموظفين المنقلين بشأن رغبتهم في الحصول على وحدة سكنية ضمن

وحدات مشروع سكن مصر بمدينة بدر للعاملين بالعاصمة الإدارية (المرحلة الأولى/ الثانية)

مشروع	متوسط مساحة الوحدة
٩٠٢٤ وحدة ٣٧٦ عمارة	١١٨ م ^٢

وحدات سكنية بالحي السكني R3 بالعاصمة الإدارية الجديدة

مشروع	متوسط مساحة الوحدة
الحي السكني R3	١٣٠ م ^٢ : ١٧٠ م ^٢

تيسيراً على السادة الموظفين المقرر انتقالهم للعمل بالعاصمة الإدارية في الحصول على وحدات سكنية بالقرب من محل عملهم الجديد بالعاصمة تم التوافق على منح حافز مالي للسادة العاملين المنقلين إلى العاصمة يندرج تحت مسمى «حافز إضافي للعاملين بالعاصمة الإدارية» يمنح للعاملين وفقاً للضوابط الآتية:

- أن يكون من العاملين المنقلين للعمل بالعاصمة الإدارية بالجهات الإدارية المقرر لها الانتقال.

- ألا تقل عدد أيام العمل الفعلية عن خمسة عشر يوماً في الشهر ويجوز للسلطة المختصة تحديد نسبة من هذا الحافز للعامل إذا

ثانياً : الحافز المالي المقرر منحه للموظفين المنقلين إلى العاصمة نج نحديثه على النحو التالي:

الدرجة الوظيفية	بدل السكن	بدل الانتقال
رئيس قطاع /مساعد وزير/ رئيس إدارة مركزية	٥٠٠٠ جنية/شهر	لا يوجد (نظراً لاستمرار تخصيص سيارة للإنتقال)
مدير عام	٥٠٠٠ جنية/شهر	٢٥٠٠ جنية/شهر
موظفين (درجة أولى فأقل)	٤٠٠٠ جنية/شهر	٢٠٠٠ جنية/شهر

من المقرر أن يستمر الحافز المالي للموظفين الحاصلين على وحدات سكنية في نطاق المدن الجديدة المحيطة بالعاصمة الإدارية طوال فترة سداد الأقساط ولحين إتمام سداد كامل قيمة الوحدة .
ثالثاً: الاشتراك بالمدينة الرياضية بالعاصمة الإدارية بنسبة خصم ٥٠٪.

رابعاً: برامج تدريبية لتأهيل ورفع كفاءة الموظفين المنقلين للعاصمة .
خامساً: الخدمات الرئيسية المتاحة للموظفين المنقلين للعمل بالعاصمة .

- خدمات رئيسية بمنطقة سكن الموظفين بمدينة بدر .
-خدمات رئيسية داخل نطاق الحي الحكومي بالعاصمة الإدارية .
-توفير وسائل انتقال لربط القاهرة الكبرى بالعاصمة الإدارية:
-تم الانتهاء من إعداد خطة شاملة لربط القاهرة الكبرى بالعاصمة الإدارية بعدد (١٦) حزمة / (٤٨ خط) بإجمالي (١٩٢) أتوبيس سيتم تنفيذها على مراحل وذلك من خلال نقاط تجمع رئيسية للركوب بإقليم القاهرة الكبرى .
- مقرر تسيير خطوط نقل جماعي لربط مدينة بدر (منطقة سكن الموظفين) بالعاصمة الإدارية الجديدة.

- جاري تنفيذ مشروعات قومية للنقل الجماعي إلى العاصمة الإدارية الجديدة تشمل القطار الكهربائي (السلام – العاشر من رمضان – العاصمة الإدارية الجديدة) ومونوريل العاصمة الإدارية .

- مدارس حكومية بالعاصمة (عدد ٣ مدارس)
- مدارس خاصة بالعاصمة (عدد ٥ مدارس)
- يوجد حالياً نحو ٢٠ جامعة داخل إقليم شرق القاهرة بعدد ٧ مدن (بما يمثل نحو ٥٤٪ من إجمالي الجامعات بمصر) ، وتشمل هذه الجامعات أنماط تعليمية مختلفة (جامعة حكومية – ٧ جامعات خاصة – ١٢ جامعة دولية).

والتنظيم والإدارة تتولى توزيع العاملين غير المنقلين للعاصمة الإدارية الجديدة

أكد الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة على ضرورة قيام العاملين غير الراغبين في الانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة بملء الإقرار المعد لذلك الغرض، واعتماده من رئيس القطاع أو من ينوب عنه ، وتسليمه للإدارة المركزية للموارد البشرية بجهة عمل الموظف في موعد غايته نهاية شهر مارس الجاري ٢٠٢١ .

تنفيذاً للتوجيهات الرئاسية ... إحنساب العلاوة الدورية للمخاطبين بالخدمة المدنية بنسبة ٧٪ من الأجر الوظيفي بحد أدنى ٧٥ جنيهاً شهرياً ودون حد أقصى إعتباراً من أول يوليو المقبل.

بنسبة ٧٪ من الأجر الوظيفي بحد أدنى ٧٥ جنيهاً شهرياً، ودون حد أقصى، وتعد هذه العلاوة جزءاً من الأجر الوظيفي للموظف، وتضم إليه اعتباراً من أول يوليو ٢٠٢١، كما سيتم منح العاملين بالدولة من غير المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية، اعتباراً من أول يوليو ٢٠٢١، علاوة خاصة بنسبة ١٣٪ من الأجر الأساسي أو ما يقابله في المكافأة الشاملة لكل منهم في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ أو عند التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ بحد أدنى ٧٥ جنيهاً شهرياً، ودون حد أقصى، وتعد هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي للعامل وتضم إليه اعتباراً من أول يوليو ٢٠٢١، موضحاً أن العلاوة الخاصة الشهرية تسرى على العاملين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الدائمة والموقنين بمكافأة شاملة وذوى المناصب العامة والربط الثابت داخل مصر، من غير المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية، والعاملين بالدولة الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة.

وأشارت الوزارة إلى أنه سيتم اعتباراً من أول يوليو ٢٠٢١، زيادة الحافز الإضافي الشهري للموظفين المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية والعاملين غير المخاطبين به، بفئات مالية مقطوعة بواقع ١٧٥ جنيهاً لشاغلي الدرجات السادسة والخامسة والرابعة، و٢٢٥ جنيهاً لشاغلي الدرجة الثالثة، و٢٧٥ جنيهاً لشاغلي الدرجة الثانية، و٣٢٥ جنيهاً لشاغلي الدرجة الأولى، و٣٥٠ جنيهاً لشاغلي درجة مدير عام أو كبير، و٣٧٥ جنيهاً لشاغلي الدرجة العالية، و٤٠٠ جنيهاً لشاغلي الدرجة الممتازة أو ما يعادل كل منها، ويستفيد من ذلك من يعين بعد هذا التاريخ، ويعد هذا الحافز جزءاً من الأجر المكمل أو الأجر المتغير.

تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بضرورة استمرار جهود تحسين أجور العاملين بالجهاز الإداري للدولة بما يسهم في تخفيف الأعباء عن كاهلهم أعلنت وزارة المالية، أنه قد تمت زيادة المخصصات المالية لبند الأجور في مشروع الموازنة الجديدة بنحو ٣٧ مليار جنيه، بقيمة تصلها التكلفة الإجمالية للعلاوة الدورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية، والعلاوة الخاصة لغير المخاطبين به إلى ٧,٥ مليار جنيه، وأن تكلفة زيادة الحافز الإضافي لهم جميعاً ١٧ مليار جنيه، وأنه سيتم تمويل حركة ترقيات الموظفين المستوفين لاشتراطات الترقية في ٣٠ يونيو المقبل، بما يحقق تحسناً في أجورهم بقيمة علاوة الترقية المقررة قانوناً بتكلفة إجمالية مليار جنيه، وتخصيص حافز مالي للعاملين المنقلين إلى العاصمة الإدارية الجديدة بتكلفة إجمالية ١,٥ مليار جنيه، وزيادة قيمة المعاشات بنحو ١٣٪ بتكلفة إجمالية ٣١ مليار جنيه.

وأوضحت الوزارة أن هذه الزيادات المالية الجديدة للعاملين بالجهاز الإداري للدولة انعكست في رفع الحد الأدنى للأجور من ٢٠٠٠ إلى ٢٤٠٠ جنيه للدرجة السادسة، ومن ٢٢٠٠ إلى ٢٦٤٠ جنيه للدرجة الخامسة، ومن ٢٤٠٠ إلى ٢٨٨٠ جنيه للدرجة الرابعة، ومن ٢٦٠٠ إلى ٣١٢٠ جنيه للدرجة الثالثة، ومن ٣ آلاف إلى ٣٦٠٠ جنيه للدرجة الثانية، ومن ٣٥٠٠ إلى ٤٢٠٠ جنيه للدرجة الأولى، ومن ٤ آلاف إلى ٤٨٠٠ جنيه لدرجة مدير عام، ومن ٥ آلاف إلى ٦ آلاف جنيه للدرجة العالية، ومن ٧ آلاف إلى ٨٤٠٠ جنيه للدرجة الممتازة.

وأضافت المالية أنه سيتم احتساب العلاوة الدورية للمخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية، المستحقة في أول يوليو ٢٠٢١

الصناعات اليدوية ... دور كبير في الحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز التنمية الاقتصادية



بعد قطاع الصناعات اليدوية والحرفية احد القطاعات الاقتصادية الهامة التي تسهم في توفير الآلاف من فرص العمل والحد من البطالة برأسمال بسيط وببنية أساسية ومستلزمات انتاج متواضعة، حيث يضم القطاع في مصر نحو ٢٥٠ نجماً حرفياً في عدد ١٢٠ حرفة يعمل بها ما يقرب من ٢ مليون عامل حيث تعيش شرائح عديدة من السكان من موارد هذا القطاع الهام.

يسهم القطاع في إبراز النسق الحضاري لمصر وتراثها العريق وتعزيز الهوية الوطنية والتي تعكسها الحرف اليدوية بكافة فروعها وأنواعها، ومن ثم فهو يعد أحد القطاعات الواعدة التي تدعم قطاعات الاستثمار والانتاج والتشغيل والسياحة.

غرفة صناعة الحرفة اليدوية : تقوم الغرفة بدور كبير في رفع كفاءة الصناعات اليدوية حتى تتناسب مع احتياجات السوق المحلي والدولي وذلك من خلال دعم العاملين في مجال الحرف اليدوية وتخصيص أماكن وبازارات للحرف اليدوية في السفارات والمتاحف والمطارات والبيوت الأثرية لعرض منتجاتهم وتوسيع دائرة التسويق لهم، والاشتراك مع كل الجهات التي تعمل بالحرف اليدوية لتطوير منتجاتهم، والعمل على تسهيل إجراءات استخراج التراخيص لأصحاب الحرف اليدوية والمشروعات الصغيرة.

مرکز تحديث الصناعة : يسهم المركز في توفير فرص تصديرية للصناعات اليدوية من خلال المعارض المحلية والعربية والدولية، والقيام بتدريب المعنيين على طرق ووسائل التصدير للخارج والنفاد للأسواق العالمية وقد نجح المركز بالتعاون مع الوزارات المعنية والمحافظة في إقامة منفذ بيع المصرية باسم «Creative Egypt».

والذي يعد مركز تجاري دائم وأول علامة تجارية مسجلة في مصر لقطاع المنتجات الحرفية والمشغولات اليدوية حيث يهدف إلى تعزيز التراث المصري، وتحقيق التنمية المستدامة للحرفيين ورواد الأعمال والمصممين المصريين.

جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة : يقوم الجهاز بدور ريادي لتنمية قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وزيادة الأعمال في مصر. وتتمحور

تتضمن أهم الصناعات اليدوية في مصر صناعة الكليم المنتشرة في مناطق فوة والجورة بالعري ومرسي علم وابو سمبل وسيوة، وصناعة التطريز المنتشرة في مناطق دمياط وسيوة وبنر العبد بالعرش وسانت كاترين، وصناعة النسيج المنتشرة في مناطق أخميم بسوهاج ونقادة بالأقصر وساقية أبو شعرة بمحافظة المنوفية والمتخصصة في صناعة السجاد اليدوي، وصناعة الجلود وتتركز في مناطق مصر القديمة والإسكندرية وحلايب وشلاتين، وصناعة الحلبي في مناطق تجمع نصر النوبة وتجمع حلايب وشلاتين ومرسي علم وتجمع الجمالية المتخصص في المشغولات الفضية، وصناعة الرخام وتتركز في مناطق الدريسة وشق الثعبان بالإضافة إلى تجمعات أخرى في مجالات صناعة الخيامية والعرجون.

وتعود الصناعات اليدوية والحرفية في مصر إلى عهد الحضارة الفرعونية وتطورت مع تطور الزمن وتعاقب الحقب، وشهدت هذه الصناعة في الآونة الأخيرة عدداً من التطورات الهامة في النواحي الخدمية والتنظيمية.

وقد بلغت صادرات القطاع العام الماضي نحو ٢٠٨ مليون دولار واحتلت تركيا المرتبة الأولى في قائمة الصادرات المصرية بإجمالي ٣٢ مليون دولار يليها السودان بإجمالي ٢٤ مليون دولار وألمانيا بقيمة ٢٤ مليون دولار والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ١٨ مليون دولار. هناك العديد من الجهات المعنية بالصناعات اليدوية في مصر تتضمن:

رسالته في «تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وزيادة الأعمال من خلال نشر المعرفة، واتاحة البيئة الداعمة، ولا يقتصر الدعم على الدعم المالي فقط بل الدعم التسويقي أيضاً، وذلك من خلال الموقع الإلكتروني الذي أنشاه جهاز تنمية المشروعات بالإضافة إلى توفير كافة الخدمات التدريبية والتأهيلية للعاملين بالقطاع.

المجلس التصديري للصناعات اليدوية : يعتبر المجلس أحد الأذرع الرئيسية لوزارة التجارة والصناعة لدعم ومساندة قطاع الصناعات والحرف اليدوية ويستهدف تنمية الصادرات المصرية في مجال الصناعات اليدوية من خلال تعزيز تنافسية المنتج المصري والذي يعكس تراث مصر العريق على المستوى العالمي، والاهتمام بالأيدي العاملة وتوفير برامج التدريب والتسويق وتعزيز صادرات الصناعات المصرية من المنتجات اليدوية بالسوقين المحلي والخارجي إلى جانب دعم مشاركة العاملين بالقطاع في المعارض الداخلية والخارجية.

كما يقدم المجلس برامج تحفيز الصادرات وتحسين جودة المنتج المحلي وتحفيز المستثمرين على ضخ استثمارات جديدة في القطاع وتحفيز العاملين بالقطاع على تسجيل كياناتهم بشكل رسمي التي جانب إنشاء أول «design Hub» لتدريب المصممين المصريين لتعزيز قدراتهم على مواكبة التطورات العالمية، بالإضافة إلى تنظيم دبلومات خاصة بالتصميم بالتعاون مع المراكز التكنولوجية التابعة لوزارة التجارة والصناعة، فضلاً عن إقامة العديد من ورش العمل التي تدعم الدارسين والعاملين بالقطاع لتوفير أحدث المعلومات وتطوير الأداء للكيانات التي تعمل بالقطاع. - للتواصل مع المجلس ومعرفة المزيد من الخدمات

العنوان: ٢٠ طريق ١٩٨ المعادي، القاهرة الصفحة الرسمية على موقع فيسبوك: https://www.facebook.com/EgyptianHandicraftsExportCouncil/?ref=page_internal

البريد الإلكتروني: info.ehec@gmail.com

الوزارة المصرية للصناعات والحرف اليدوية - وزارة التجارة والصناعة

الصناعات الحرفية اليدوية - المصناعات المصرية

Trade_Industry

mifmedia

mif-media



الثاني والعشرون - وزير للصناعة
وكانت حقبته الوزارية:
● من : (20 - 11 - 2001)
● إلى : (9 - 7 - 2004)

- أهم قراراته
- تشكيل وحدة رئيسية خاصة بالمرأة العاملة في ديوان عام الوزارة والهيئات والمصالح التابعة لها تتبع مكتب الوزير مباشرة
- تأسيس شركة مساهمة مصرية باسم الشركة المصرية العامة للتراث التعمينية تتبع الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية
- إنشاء وحدة إدارة مشروع تنمية المهارات التابع لبرنامج التعليم الفني والتدريب المهني
- حظر إنتاج الدراجات البخارية ذات المحركات ثنائية الأشواط غير الجهارة
- بطلمية حفن الزيت



دكتور مهدي علي شهدي الصيدي



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة



الادارة المركزية للعلاقات العامة والاعلام وخدمة المواطنين



[mift.media](https://www.facebook.com/mift.media)



[Trade_industry](https://twitter.com/Trade_industry)



[Mti_egypt](https://www.instagram.com/Mti_egypt)



[miftmedia](https://www.youtube.com/miftmedia)



mti.gov.eg